

## دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر - حالة القمح

ا. قريد مصطفى

جامعة المسيلة

| ملخص:  | Résumé:  |
|--|--|
| <p>شكلت سنة 2008 منعرجا حاسما في توجه سياسة تكتيف الحبوب في بلادنا، فمن التخلي الكلي عن الشعبة سنة 1987 وما صاحبها من أداء ضعيف إلى الدعم الكامل لها سواء ماليا أو تقنيا.</p> <p>نحاول من خلال هذا البحث الكشف عن أهم أشكال القصور المزمن في أهم فروع السياسة الفلاحية السابقة ومن ثم تقصي مدى نجاعة التغييرات الطارئة عليها في إطار سياسة التجديد الريفي والحضري سنة 2008 على مستوى شعبة القمح، وهذا بهدف إبراز أهم العراقيل التي مازالت تواجه جهود تحسين الشعبة.</p> <p><b>الكلمات المفتاحية:</b> تكتيف الحبوب، تجديد الاقتصاد الريفي والحضري.</p> | <p>En 2008, La politique de l'intensification des céréalières a marqué un changement important a notre pays, après un délaissement total de la filière depuis 1987 ce qui a engendré un rendement faible, a un soutien complet a cette filière, financier et technique.</p> <p>Cette étude met a pour objet la détermination des faiblesses chroniques dans les plus importants branches de la politique agricole précédente. D'où vient l'évaluation de l'ensemble des changements qu'elle a subi dans le cadre de la politique de renouveau agricole et rural en 2008 de la filière de blé. Cela a pour but de découvrir les obstacles qui affrontent les efforts de développement de la filière.</p> <p><b>MOTS CLES:</b> Renouveau agricole et rural, l'intensification des céréalières.</p> |

### مقدمة

الأداء الضعيف والمتذبذب لشعبة الحبوب في بلادنا تعمق أكثر على اثر عملية خصوصية القطاع الفلاحي سنة 1987 بإصدار القانون 87-19 والمتضمن البنات الأولى للعملية التي تسارعت سنوات 90 على اثر الأزمات النفطية والمالية التي عرفتها البلاد وكذا المصادقة على تدابير التعديل الهيكلي، والتي أجبرت الدولة على التخلي شبه الكامل عن دعم مدخلات القطاع مما ادخله في دوامة من الاختلالات الهيكلية.

رغم الإصلاحات المحتشمة على القطاع سواء منها التي تمت في بداية التسعينات (المشاوراة الوطنية حول الفلاحة سنة 1992) أو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلا أن الأداء بقي يتميز بالضعف من جهة، والتذبذب من جهة أخرى معلنا أن مشاكل القطاع هي من الشكل المزمن التي تستلزم تدخل الدولة، وهو ما تجسد فعلا سنة 2008 في إطار سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والحضري والتي أكدت على الهدف الأساسي لسياسة تكتيف الحبوب في الجزائر - التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني - من خلال التقليل من نقاط الضعف في أداء القطاع وتدعيم نقاط القوة، و ذلك بإشراك مختلف الفاعلين فيه

خاصة منهم العموميين، لهذا حمل قانون المالية التكميلي لسنة 2008 جملة من الإجراءات مغايرة تماما لمبدأ التوجه الليبرالي الذي جسدهته السياسة السابقة، بحيث جمع بين الدعم المالي والتقني.

### الاشكالية

ها نحن اليوم بعد مرور حوالي خمس سنوات على بداية تطبيق هذه السياسة نحاول تقييم مدى فعاليتها بالنسبة لمنتجي القمح من خلال تتبع تطور بعض مؤشرات الأداء لأهم فروعها (السياسة السعرية، سياسة القرض الفلاحي والسياسة المائية) و عليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة الفلاحية الجديدة في القضاء على أهم أشكال الاختلالات المزمنة التي تعاني منها شعبة القمح في الجزائر؟

### فرضية الدراسة

من خلال الاشكالية المطروحة يكمن وضع الفرضية التالية:

- ان استمرار نفس أعراض الاختلالات المزمنة على مستوى شعبة القمح المتمثلة في تذبذب الإنتاج يعني أن سياسة التجديد الريفي والحضري تعاني الكثير من الاختلالات في التنفيذ.

و من اجل اختبار مدى صحة هذه الفرضية وكذا الإجابة على السؤال المطروح سابقا تم معالجة البحث من خلال المحاور التالية:

### الجزء النظري: مفهوم السياسة الزراعية ومضمونها.

المحور الاول: تعريف السياسة الزراعية: رغم تعدد التعاريف الهادفة إلى تحديد مفهوم السياسة الزراعية بسبب اختلاف إجراءاتها وأهدافها من بلد لآخر، إلا أن معظمها تجمع على أن هذه الأخيرة هي فرع رئيسي من السياسة العامة للدولة " السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية محددة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية مجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي...، كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان...، وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية، الزراعية، الخدمية وغيرها"<sup>(1)</sup>.  
ومن بين التعاريف نورد التالية:

1- السياسة الزراعية تتمثل في "مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية"<sup>(2)</sup>

2- كما عرفت على أنها "الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق إنتاجهم وتحسين نوعيته و ضمان استمراره" (3)

3- وأيضاً عرفت على أنها "مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي والتي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضاً بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين، أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية" (4)

نستنتج مما سبق أن جميع التعاريف تتفق على محتوى السياسة الزراعية المتمثل في جملة من الإجراءات والترتيبات في شكل برامج والتي تتبناها الدولة، غير أن التعريف الثاني قد أشار إلى أن هذه الترتيبات تختلف من بلد لآخر "منتخبة"، كما أنها أجمعت حول هدف هذه الأخيرة المتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الزراعيين، إلا أن هناك تعاريف أخرى قد أضافت أهداف أخرى للسياسة الزراعية، من بين هذه التعاريف نجد:

4- تعرف السياسة الزراعية بأنها "فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهداف مسطرة، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين" (5)

وعليه نستنتج بان السياسة الزراعية تحتوي على مجموعة مترابطة ومتكاملة من الإجراءات والترتيبات تخص القطاع الزراعي، في شكل تشريعات، قوانين ومراسيم تسنها الدولة، تستهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية بغية تحقيق الأمن الغذائي لمستعملي السلع الزراعية، والرفاهية الاقتصادية للمنتجين الزراعيين، بمعنى يفترض في السياسة الزراعية على اختلاف مضامينها بين البلدان وحتى بين المنتجات الزراعية نفسها أن تحقق أمرين:

1- الرفاهية الاقتصادية: وهو ما يعني تحقيق أقصى دخل زراعي ممكن من استغلال طاقات وموارد القطاع بأقل تكلفة ممكنة، وهذا كفيل برفع معدل النمو الاقتصادي وجعله يفوق معدل نمو السكان، وعليه تتحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.

ب- **عدالة التوزيع:** وهو ما يعني أن أسعار المنتجات الزراعية يجب أن لا يسمح لها بالانخفاض للحد الذي ينفر الفلاحين من مهنة الزراعة، كما يجب أن لا ترتفع للدرجة التي تجعل المنتجات الزراعية حكرا على بعض فئات المجتمع دون غيرها.

**المحور الثاني: أنواع السياسات الزراعية:** لا يخلو أي اقتصاد من اقتصاديات العالم المعاصر من تدخل الدولة في القطاع الزراعي، وهذا من خلال تبنيتها لسياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تريدها من حل مشكلات القطاع، ومن خلال التتبع التاريخي لتطور الاقتصاديات يمكن تصنيف السياسات التي انتهجت لحل مشكلات القطاع الزراعي على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية بينها إلى ثلاثة أنواع هي:

**1- سياسات التوجيه الزراعي:** تجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولهذا فإن تدخل هذه الأخيرة يكون مرهون فقط بمهدف تحسين فعالية النشاط الزراعي، والذي يتخذ كهدف رئيسي لهذا النوع من السياسات التي سادت بشكل واضح في الدول ذات التوجه الرأسمالي كدول أوروبا الغربية، مع العلم أن هذه السياسات أعطت ثمارها في الغالب بزيادة الفائض الاقتصادي في الميدان الزراعي، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية، والتطور الزراعي السائد بدول أوروبا خير دليل و شاهد على الأمر<sup>(6)</sup>.

**2- سياسات الإصلاح الزراعي<sup>(7)</sup>:** يعد الإصلاح الزراعي احد أهم وسائل تطوير الموارد الأرضية سواء من حيث إعادة التوزيع الحيازي وما يترتب عليه من إصلاح للأراضي الزراعية، أو من حيث تعددت المفاهيم المرتبطة به، إلا أن معظمها يهتم بتحقيق هدفين أساسيين: الأول يتمثل في إعادة توزيع الأراضي الزراعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، والثاني إعادة تركيب الحجم المزرعي المحصولي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية من الموارد المستخدمة.

تتباين أساليب تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وفقا للإستراتيجية الاقتصادية للدولة، فالدول الراديكالية تعتمد التغيير الجذري في مجال التركيب الحيازي مستهدفة أوضاعا تقلل التباين في الأصول المولدة للدخل وهي الأراضي الزراعية، من خلال الاستيلاء على الأراضي الزراعية ذات الملكيات الواسعة وتوزيعها على صغار المزارعين دون تعويض كبارهم، والنمط الثاني من برامج الإصلاح يعتمد حدود عليا للملكية الزراعية والاستيلاء على ما يزيد عن ذلك وتعويض أصحاب الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ببدل المثل، بمعنى آخر انه يمكن إفادة عدد كبير من المزارعين دون الإضرار بمزارعين آخرين، أما النوع الثالث من برامج الإصلاح الزراعي فغالبا ما يعتمد في الدول التي يسود فيها قدر من مزايا السوق الحرة، فالبرامج في هذه الحالة لا تعدو أن تكون إصلاحات تاشيرية من خلال سياسات اقتصادية سواء من حيث دعم

المستلزمات لمحصول معين أو خفض نسبة الفائدة على الإقراض لفئة صغار المزارعين، أو توجيه برامج النصح والإرشاد الزراعي للعاملين بالقطاع الزراعي.

لا شك أن النوع الأول من برامج الإصلاح الزراعي يسعى إلى تغيير علاقات الملكية للأراضي الزراعية، والنمط الثاني يمكن المزارعين الذين بدون ارض من حالة التملك، بينما يبقى النمط الثالث على طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة ولكن يحرض على تطويرها نحو كفاءة أعلى في الإنتاج وتباين اقل في الدخل، وبصورة عامة فإن برامج الإصلاح لم تلاقي النجاح في التطبيق في العديد من دول العالم النامي-استقطب هذا النوع من السياسات حكومات الدول النامية كدول آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الغربية كإيطاليا-بسبب اعتمادها على إجراءات إعادة توزيع الأراضي فقط دون الاهتمام بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين أو حماية العلاقات الإنتاجية الجديدة، وعلى الرغم من بعض النجاحات التي تحققت في جو هذه الإصلاحات إلا أنها لا ترقى إلى النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح بحد ذاتها، بقدر ما يعود إلى عوامل عديدة تتوزع بين عوامل موضوعية، سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصادقية و التصميم في التنفيذ<sup>(8)</sup>، وهذا مفسر بالدرجة الأولى بما تحمله عملية نزع الملكية من منازعات إدارية يطول أمدها في المحاكم ولأجل طويل.

وتأخذ إجراءات الإصلاح الزراعي المراحل التالية: أولاً بالاستيلاء على الأراضي الزراعية التي هي فوق الحد الأعلى للملكية، وثانياً حصر المزارعين المستحقين للملكية الزراعية، ثم إعادة تخصيص الأراضي لهؤلاء المزارعين الجدد وفقاً لتشريعات تصدرها الدولة، وثالثاً يتم تنظيم استغلال الأراضي بنمط جديد وفقاً لأهداف الخطة الزراعية، وتعمل معظم الدول على تنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر ضماناً لحقوق الطرفين، فضلاً عن حماية حقوق العمال الزراعيين بتحديد حدود دنيا لأجورهم، ولا شك أن جملة هذه الإجراءات في مجملها تعمل على تطوير استخدام الموارد الأرضية في القطاع الزراعي، إلا أن ما يتفق عليه معظم الاقتصاديين أن إجمالي الإنتاج الزراعي يأخذ بالانخفاض بعد إجراءات برامج الإصلاح الزراعي بدءاً من الاستيلاء على الأراضي، ثم يأخذ الإنتاج في التزايد بعد إعادة تكوين العلاقات الإنتاجية الجديدة و الانتهاء من تنفيذ الإجراءات الرسمية للإصلاح الزراعي، ولا شك أن للإصلاح الزراعي دور في تغيير بنية العمل الزراعي وتطوير الناتج واستخدام أفضل للأراضي الزراعية إذا أحسن تطبيق برامجه الزراعية.

**3-السياسات الثورية الزراعية:** في البداية تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين مصطلحي الإصلاح والثورة، ذلك انه يتبادر للذهن للوهلة الأولى إنهما وجهان لعملة واحدة، فرغم أن كلاهما أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي، إلا أنهما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي والفارق الزمني والمكاني، ففي

الوقت الذي يشير الإصلاح إلى ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، نجد الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة<sup>(9)</sup>، مع العلم أن هذا النوع من السياسات قد تبنته الدول ذات التوجه الاشتراكي، بحيث قامت على أساس إعادة ملكية الأرض للشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة باقي فئات المجتمع.

ومهما كان مضمون السياسة الزراعية المتبعة في بلد ما فإنها تستهدف في الغالب ضرورة أن يفوق معدل نمو الناتج الزراعي نظيره معدل النمو السكاني، وهذا بالضبط ما تهدف إليه اقتصاديات الإنتاج الزراعي من خلال السياسات الزراعية المختلفة والتي تعرف على أنها "تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال والأرض وعنصر الإدارة في الزراعة، ويقوم بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد وكيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين، كما يقوم هذا المجال بتحليل المبادئ والعلاقات التي تجعل من الممكن اختيار ووضع الخطط الاستغلالية الزراعية<sup>(10)</sup>"، كما تعرف أيضا على أنها "علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار-الاحلال-في استخدام الموارد المختلفة، سواء منها الطبيعية أو المالية أو البشرية أو الإدارية في صناعة الزراعة بصورة عقلانية ورشيدة"<sup>(11)</sup>.

مع العلم أن مصادر النمو في القطاع الزراعي والتي تستهدفها اقتصاديات الإنتاج الزراعي من خلال مختلف الإجراءات المسطرة في إطار السياسات الزراعية تتأني من مصدرين: الأول منهما عن طريق ما يسمى بالتوسع الأفقي في الزراعة، أي بزيادة عوامل الإنتاج من ارض وماء ومعدات عمل، بمعنى عن طريق استصلاح مساحات زراعية جديدة، ومن المعلوم أن مصادر هذا التوسع محدودة من حيث الكم نظرا لمحدودية عوامل الإنتاج الرئيسية المتمثلة في الأرض والماء، ومهما بلغت من وفرة في بلد ما فإنها تكون محدودة في الأجل الطويل، لهذا يأتي المصدر الثاني وهو ما يسمى بالتوسع العمودي الذي يكاد يكون المصدر الوحيد للنمو عندما تستنفذ عوامل الإنتاج التقليدية، وفي هذه الحالة تتركز السياسة الزراعية على مبدأ الحث على الاستخدام المكثف لعوامل الإنتاج-استخدام الأرض لأكثر من دورة زراعية في السنة، الاستخدام المكثف للأسمدة، البذور المحسنة والمبيدات... الخ.

**المحور الثالث: مضامين السياسات الزراعية:** تختلف طرق معاملة القطاع الزراعي من دولة لأخرى، ففي الوقت الذي نجد الدول الصناعية تتدخل في اغلب الأحيان من اجل رفع الأسعار الزراعية، تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية ادي من مستوياتها العالمية، في حين نجد أن حركية النمو التي أصبحت تميز معظم الاقتصاديات في الوقت الحالي قد خلقت ميول نحو تقديم الحوافز للإنتاج الزراعي المحلي، وفي الحالة التي تنخفض فيها الميزة النسبية لزراعة معينة تتجه الدول المعنية نحو أسلوب الحماية

لقطاعها الزراعي، حتى أصبحت هذه السمة من صفات معظم السياسات الزراعية في الدول المتقدمة القائمة على نظام السوق، ومهما اختلفت السياسات الزراعية في أهدافها النهائية باختلاف الدول ومستوى تطورها ونهجها الاقتصادي، فهي لا تتباين في مضمونها على اعتبار أنها تحتوي على جملة من السياسات الفرعية متكامل وتتفاعل مع بعضها تماشياً مع الهدف العام للسياسة الاقتصادية للدولة، بحيث أننا لا يمكن أن نعزو التطورات الحاصلة في القطاع الزراعي إلى إحداها، وتتمثل هذه السياسات الفرعية في:

**1-السياسة السعرية الزراعية:** يعتبر هذا النوع من أهم أجزاء السياسة الزراعية لما لها من تأثير كبير على مستوى أداء القطاع الزراعي، كما تنبع أهميتها من حجم المجموعتان في المجتمع اللتان تتضارب مصالحهما من حيث الاهتمام بالأسعار، فالمجموعة الأولى تتمثل في المزارعين ومن يمثلهم في المجالس والهيئات التشريعية، ويهمهم هذه المجموعة أن تكون أسعار المنتجات مجزية، أما المجموعة الثانية فتضم المستهلكين والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون أن تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم أو على العائد من نشاطهم الاقتصادي، وعليه فإن محتوى هذا النوع من السياسة-مجموعة الإجراءات والقوانين والقرارات التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية<sup>(12)</sup>-يؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة، والجدير بالذكر أن برامج وأساليب وأهداف هذا النوع من السياسة يختلف من بلد لآخر تبعاً لتباين الموارد الرأسمالية والطبيعية، بالنسبة للأهداف فإنها تنحصر في التالي<sup>(13)</sup> :

- ✓ حل مشكلة التنافس بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة كرفع نسب الدعم الموجه لإنتاج القمح مثلاً على حساب إنتاج الشعير، وهذا ما يخلق ميول نحو زراعة الأول على حساب الثاني من أجل زيادة إنتاج الغذاء، لرفع نسب الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج بما يحقق خطط التنمية.
- ✓ تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتخفيف أثر التقلبات السعرية العالمية، كحماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات السكان المستهلكين.
- ✓ رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية باستصلاح ارضي جديدة والعمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم حوافز اقتصادية أو قروض ميسرة وغيرها.
- ✓ تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملات الأجنبية.

- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار.
- ✓ زيادة الإنتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري.
- ✓ تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي رفع مساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات الأخرى، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من التصنيع.

نستنتج من ذلك أن الحكومات وعلى اختلاف توجهاتها تستطيع تحقيق ثلاثة أهداف مختلفة من خلال تطبيقها لمبادئ السياسة السعرية، يأتي في مقدمتها هدف الكفاءة الإنتاجية، والذي يعني توفير الحوافز التي تعمل على رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، ثم هدف الإيرادات والذي يعني توفير الاستقرار السعري محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء مع زيادة موارد الخزينة العامة، وأخيرا هدف العدالة الاجتماعية، والذي يعني هو الآخر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين توزيع الدخل في قطاع الزراعة من ناحية، وبين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى (14).

- أما فيما يخص الإجراءات فإنها تختلف من بلد لآخر وهذا تبعا للأهداف السابقة الذكر وتبعاً للظروف السائدة في كل بلد، إلا أنها لا تخرج عن كونها إحدى التوليفات التي يمكن تشكيلها من الإجراءات التالية:
- ✓ سياسة تحرير الأسعار بالنسبة للمنتجات أو تحديدها إدارياً.
  - ✓ سياسة تحرير الأسعار بالنسبة للمدخلات أو تدعيمها.
  - ✓ السياسة الجمركية سواء المطبقة على المدخلات أو المنتجات.
  - ✓ السياسة الضريبية المطبقة سواء على المنتجات أو المدخلات.

**2- السياسة التسويقية الزراعية:** يعتبر التسويق الفلاحي إحدى أهم المجالات التسويقية المعاصرة لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية في تنمية القطاع الزراعي، وقد تجذرت هذه الأهمية حتى تاريخياً على اثر أزمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929 حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع هذه الازمة، ولهذا فمنذ ذلك الحين تتولى المهام التسويقية للمنتجات الزراعية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل التعاونيات الزراعية والتعاضديات والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المتخصصة ذات الطابع العالمي، كما أن أهميته يمكن أن نلمحها من حيث كونه "النظام المهادف لتسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والتنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية" (15)، وعليه نستنتج أن التسويق الزراعي يتضمن كافة الفعاليات التي تؤدي لتسهيل انسياب السلع من المزارع إلى المستهلك، والتي تقع بين مرحلتين



جني المحصول ووصوله النهائي للمستهلك، وهذه الفعاليات هي في الغالب التحويل، التخزين والنقل، التمويل والفرز والتعبئة، والتي تشكل الوظائف التسويقية الأساسية التي يؤديها النظام التسويقي لإيصال السلع من باب المزرعة إلى المستهلك النهائي، والتي يمكن تقسيمها إلى (16) :

أ- **الوظائف التسويقية التبادلية:** وهي تشير إلى الفعاليات التي ترتبط بنقل ملكية السلع الزراعية، وهي تضم عمليتين، إحداهما البيع-العرض- والأخرى الشراء-البحث- واللذان يتحدد من خلالهما السعر.

ب- **الوظائف التسويقية الفيزيائية:** وهي تحوي الفعاليات التي تضيف منفعة مكانية أو زمانية أو شكلية أو توليفة من كل هذه المنافع، وهي بذلك تضم العديد من العمليات، والتي يأتي في مقدمتها وظيفة النقل والتي تعني إضافة منفعة مكانية للسلعة من خلال نقلها لأماكن الطلب، ثم وظيفة التخزين والتي تعني إضافة منفعة زمانية للسلعة، والتي نالت أهميتها من كون عملية الإنتاج محددة زمنيا في حين عملية الاستهلاك مستمرة على مدار السنة، وأخيرا وظيفة التصنيع والتي تعني إضافة منفعة شكلية للسلعة لغرض استهلاكها بأوضاع وأشكال مختلفة.

ج- **الوظائف التسويقية التسهيلية:** وهي تشير إلى الخدمات التسويقية التي تساعد على أداء الوظيفتين السابقتين، ويندرج تحت هذه الوظيفة العديد من الخدمات يأتي في مقدمتها عملية الفرز والمماثلة والتي اكتسبت أهميتها خصوصا بالنسبة للسلع المصدرة بسبب المقاييس والمواصفات التي تحددها المنظمات الدولية، ثم تأتي وظيفة التعبئة والتغليف والتي تعني وضع المحاصيل الزراعية ذات الرتب المحددة-المماثلة- في صناديق وأكياس.

**3- السياسة الهيكلية الزراعية:** لقد تفتنت معظم الدول النامية في أوائل السبعينات وفي أعقاب الازمة العالمية للغذاء إلى ضرورة إعادة صياغة سياساتها التنموية بغرض التأكيد على أولوية إنتاج الغذاء لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، إذ أدركت أن الغذاء يشكل جزءا كبيرا من الإنفاق الاستهلاكي لها، وان معدل نمو الإنتاج الغذائي سيؤدي حتما إلى اختلالات تستدعي ضرورة تحويل العملات الأجنبية المخصصة لشراء مختلف السلع الرأسمالية إلى استيراد الغذاء، وهو ما يؤثر تأثيرا بالغا في سياسة التنمية الشاملة، وفي إطار تعميق مكانة السياسة الفلاحية ضمن سياسة التنمية الشاملة تلعب السياسة الهيكلية دورا فعالا في تجسيد أهداف السياسة الإنتاجية المرغوبة، ذلك انه يتم تصميمها "لتشجيع التغير في الحجم أو إعادة تنظيم المشروعات الزراعية، وتلطيف حدة الصعوبات الناتجة عن هذه التغيرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية في حضم هذه التغيرات الشديدة (17) "، مع العلم أن هذه التغيرات المشار إليها سواء في الحجم أو في التنظيم يمكن أن تحدث بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل، وبالتالي لا تحتاج مواجهتها بالسياسات الهيكلية، ولكن في أحيان أخرى تحدث هذه التغيرات

بشكل سريع وشديد وتفرض نفسها على الاهتمامات بسبب تأثيرها على الأحوال المعيشية ومصالح السكان، وهنا يأتي دور السياسة الهيكلية والتي تعالج بإجراءاتها مختلف المشاكل وتذلل حل الصعوبات التي تفرضها عمليات التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكذلك التغيير الفني الذي يغير العلاقات-المدخلات/المخرجات- لنظام زراعي قائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو التغيير في أنماط الملكية، ومن بين أشكال التغييرات المشار إليها نذكر على سبيل المثال تغيير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى، وذلك حينما يتم الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة، فتضطر الزراعة في هذه الحالة إلى إعادة هيكلة شؤونها تبعا لهذه المستجدات الجديدة.

#### 4-السياسات الزراعية المساعدة أو المساندة: وتشمل ثلاث أنواع هي:

1-سياسة البحث و الإرشاد الفلاحي: يعرف الإرشاد الزراعي بأنه "عملية تعليمية غير مدرسية تقليدية توجه السكان الريفيين-رجال، نساء، شباب وطلائع-لإحداث تغييرات سلوكية مرغوبة-معارف واتجاهات، مهارات وتطبيقات-فيهم لتنميتهم اقتصاديا وتقنيا-كأفراد وجماعات، مجتمع محلي ودولة-اعتمادا على مبادرتهم الذاتية وجهودهم التطوعية ومشاركتهم الفعالة<sup>(18)</sup> "وعليه فان هذه العملية هي عملية تدريبية طوعية لصالح المزارعين من خلال نقل المعلومات والخبرات والطرق التقنية الزراعية الحديثة المتوفرة على مستوى مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى لصالح المنتجين الزراعيين، من اجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة، من جهة أخرى تهدف هذه العملية كذلك إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المزارعين وتحديدها ومن ثم نقلها إلى المراكز السابقة لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، وعليه يتطلب نجاح العمل الإرشادي النقل الصحيح والسليم للمعلومات بين الأطراف المستفيدة منها المتمثلة في الفلاحين ومراكز الإرشاد. وعليه يمكننا اعتبار الإرشاد الزراعي المكثف هو مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية، إذ أن له أهمية استثنائية لأنه يوفر إمكانية التطور لمن لم يحصلوا على تدريب مهني، كما يؤمن انتشار التقنيات التي تتطور بسرعة والتي يكون التدريب المهني المدرسي سوى أساس لها .

أما فيما يخص البحث الزراعي فان السنوات الخمسة الماضية قد أثبتت انه غير طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها واحداث تغييرات جوهرية كانت الأساس في التطور الزراعي الذي تعرفه الكثير من الدول المتقدمة، وهو ما أوضحته الكثير من الدراسات الزراعية، والتي أشارت إلى أن مردود التطور الزراعي يمكن أن يتراوح ما بين 30-60%<sup>(19)</sup> .

ب-سياسات التمويل والإقراض الفلاحي: يعد هذا النوع من السياسات من دعائم نمو القطاع الفلاحي، وهذا استنادا إلى الحقيقة التي ترى أن الدولة التي تتوفر على الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية لكنها تفتقر إلى الإمكانيات المالية التي بواسطتها تستطيع استغلال هذه الإمكانيات استغلالا امثالا تكون عاجزة عن تحقيق النمو في القطاع الفلاحي، مع العلم أن البنوك التجارية وحدها في الغالب قاصرة أو غير كفؤة لهذه المهمة، وهذا راجع لكون النشاط الفلاحي يختلف عن النشاط التجاري والصناعي بالنسبة للاحتياجات المالية في عدة أوجه أهمها (20) :

- ✓ موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي .
  - ✓ ارتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القروض بسبب ارتباط الدخل الفلاحي بالظروف المناخية.
  - ✓ اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية-في الجزائر تبدأ في سبتمبر وتنتهي في مارس-.
  - ✓ موسمية الإنتاج الذي يؤدي إلى تركيز الإيرادات في فترة زمنية قصيرة وهي موسم الحصاد، في حين أن احتياجات المزارعين من رأس المال موزعة على مدار أشهر السنة، والتي توافق فعاليات الحرث ثم التسميد فالسقي، ثم إزالة الأعشاب الضارة فالحصاد.
- وجراء هذه العوامل لا تقبل البنوك التجارية في الغالب على القرض الفلاحي، وهذا ما جعل العديد من الحكومات تفكر في إنشاء بنوك متخصصة في التمويل الفلاحي، وتعمل وفق آليات مصرفية متكيفة مع خصوصيات هذا القطاع، مما يسمح بالإقبال على الاستثمار في هذا القطاع الحساس سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وأهداف فرعية أخرى.
- الجزء التطبيقي: تقييم سياسة التجديد الريفي والحضري: كما سبق التطرق له فان السياسة الزراعية يمكن تقسيم إجراءاتها إلى أربعة أنواع مختلفة، وهو نفس التقسيم الذي سنعتمده في هذا الجزء كالتالي:
- المحور الأول- تأثير السياسة السعرية: لقد شكلت سنة 2008 نقطة انعطاف في جملة الإجراءات المسطرة لفائدة منتجي الحبوب في إطار السياسة السعرية، من التخلي الكلي عن الشعبة منذ سنة 1987 إلى الدعم المالي الكامل لجميع فعاليتها، لهذا سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على أهم التوجهات السلبية التي أنتجها التخلي السابق، وكذا مناقشة مدى فعالية الإجراءات الجديدة المسطرة في إطار سياسة التجديد الريفي والحضري في التخفيف من شدتها.

1-السياسة السعرية قبل 2008: إصدار القانون 89-12 الصادر في 05 جويلية 1989 الذي يدخل ضمن حزمة الإجراءات الخاصة بإصلاح منظومة الأسعار التي التزمت بها الجزائر في إطار برنامج التصحيح

الميكلي المرم مع صندوق النقد الدولي، وكذلك المراسيم المكملة له والصادرة من بعده أنتجت شكلين من أشكال القصور المزم في أداء السياسة السعرية الزراعية على مستوى شعبة الحبوب هما:

1- عجز سياسة الأسعار المضمونة عند الإنتاج على مجاراة الارتفاعات الحادة في أسعار المدخلات: والسبب في هذا يرجع لاستمرار وضعية التحديد الإداري للمنتجات الزراعية الإستراتيجية في إطار ما يسمى بالسعر المضمون عند الإنتاج، والذي تلتزم بدفعه الدولة عند نهاية كل موسم حصاد، وبالتوازي مع ذلك تحرير أسعار المدخلات الفلاحية، هذه الأخيرة التي عرفت قفزات نوعية بعد التاريخ اللاحق لسنة 1989، فكما يظهر في الجدول الموالي نجد أن سعر الجرار تضاعف 3.5 مرة بين سنتي 1987 و1989 وبأكثر من 10 مرات بين سنتي 1987 و1996، والأمر نفسه طبع أسعار الآلات الحاصدة، التي تضاعف سعرها بأكثر من 6مرات بين عامي 1987 و1996، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للأسمدة، فسعر الحزمة من نوع TSP تضاعف بأكثر من 17 مرة بين سنتي 1991 و1996.

#### الجدول (01): تطور أسعار المعدات الفلاحية خلال الفترة 1987-1996.

| السنة | الجرار | رقم قياسي | الحاصدة | رقم قياسي | الأسمدة | رقم قياسي |
|-------|--------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|
| 1987  | 64800  | -         | 278000  | -         | -       | -         |
| 1988  | 72300  | 11.11     | 191000  | 00.68     | -       | -         |
| 1989  | 98800  | 01.36     | 229000  | 00.82     | -       | -         |
| 1990  | 168491 | 02.60     | 340000  | 01.22     | -       | -         |
| 1991  | 224000 | 03.45     | 650000  | 02.33     | 163     | 01.00     |
| 1992  | 327431 | 05.05     | 658218  | 02.36     | 450     | 02.76     |
| 1993  | 390000 | 06.01     | 1149000 | 04.13     | 450     | 02.76     |
| 1994  | 469000 | 07.23     | 1390000 | 05.00     | 1082    | 06.63     |
| 1995  | 679782 | 10.49     | 1775278 | 06.38     | 1555    | 09.53     |
| 1996  | 711909 | 10.98     | 1775278 | 06.38     | 2889    | 17.72     |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-CNES, Stratégies de développement de l'agriculture, janvier 2003, P62.

كما يظهر في الملحقين (1) و(2) نجد أن الارتفاع في الأسعار لم يختص ببند واحد من بنود التكلفة بالنسبة للقمح وإنما شمل جميع المدخلات، وهو ما كانت له آثار جد سلبية على التكلفة الإجمالية وبالتالي على هوامش الربح في ظل عجز السعر المضمون عند الإنتاج الذي ارتفع هو الآخر - كإجراء لاحق لعملية ارتفاع المدخلات - عن مجاراة ارتفاع أسعار المدخلات، وهذا الوضع إذا ما أضفنا له تأثير الظروف المناخية المتميزة بعدم الانتظام والمشاكل المتعلقة بنقص العتاد نجده خلق توجه جديد للفلاحين نحو الضغط على التكلفة سواء بهدف خفضها، أو بهدف التقليل من الخطر الناتج عن الظروف المناخية، وهو ما تجسد على أرض الواقع في تخفيض الفعاليات الفلاحية، بمعنى التقليل الحاد للأسمدة (2 كلغ في ولاية منتجة

للحبوب مثل سطيف في الموسم الفلاحي 90-91 مقابل 40 كلغ للهكتار كمتوسط للفترة (80-85)، التحضير غير الجيد لمهد البذور، التقليل من عملية مكافحة الأعشاب الضارة أو إلغاؤها إن استدعى الأمر، وعليه فإن خاصية ارتفاع التكلفة طبع القمح بنوعيه وفي اغلب مناطق إنتاجه، بالنسبة للقمح الصلب وتبعاً لنفس الملحقين نجدها ارتفعت من 1583 دج/هكتار إلى 4278 دج في منطقة الهضاب التلية، ومن 1532 دج/هكتار إلى 3958 دج في السهول الساحلية وشبه الساحلية، ومن 1193 دج/هكتار إلى حوالي 3998 دج -المقارنة تتم بين الموسمين الفلاحيين 87/86 و 91/90-، والأمر عينه مسجل بالنسبة للقمح اللين وبجدة أكبر وصلت لدرجة صارت عملية إنتاجه غير اقتصادية في بعض المناطق- الهامش السالب والمقدر بحوالي 108 دج/هكتار في منطقة الهضاب التلية الداخلية -.

**ب- تعاضد تأثير المنتجات المنافسة:** ويقصد به منتج الشعير، فرغم أن أسعاره هي الأخرى محددة إدارياً مثل القمح إلا أن منتجوهم وحدوا له منفذاً في السوق الموازي تبعاً لتحرير أسعار اللحوم الحمراء التي عرفت أسعارها هي الأخرى خلال الفترة اللاحقة لسنة 1987 ازدهاراً منقطع النظير وهذا على أساس استخدامه كعلف للماشية، وبهذا نجد أن الشعير قد اكتسب أفضلية في السوق الموازي على حساب القمح الذي لم يجد لنفسه منفذاً بسبب الدعم الموجه لأسعار الاستهلاك.

وتبعاً لهذا الوضع نجد أن الفجوة بين السعر الإداري للشعير وسعره في السوق الموازي قد أخذت في التوسع أكثر على حساب الأول بسبب ازدهار أسعار اللحوم الحمراء، فبلوغ هذه الأخيرة السعر 90 دج سنة 1989 على سبيل المثال يعني أن سعر الشعير يمكن أن يصل لحدود 720 دج، وهو المبلغ الذي يمكن أن يدفعه المربي دون خسارة وكذلك المنتج- تقنياً كل 12 كلغ شعير تعطي واحد كلغ لحم وعليه فإن قنطار الشعير في السوق الموازي يمكن أن ينتج حوالي 8 كلغ لحم<sup>(22)</sup> - وهذا هو ما فسر ازدهار أسعار الشعير في السوق الموازي على حساب السعر الرسمي، فعلى سبيل المثال نجد أن سعره في السوق الموازي خلال نفس السنة وصل لحدود 450 دج/لقنطار في منطقة التل وسعره الرسمي قدر بحوالي 230 دج<sup>(23)</sup>، وعلى العكس من هذا نجد أن هذا الازدهار في أسعار الشعير قد قوبل بتقهقر في الأسعار النسبية للقمح ومشتقاته أمام نفس المنتج، فكما يظهر في الملحق رقم (03) ارتفع تمثيل الكيلوغرام الواحد من اللحم الأحمر من حوالي 51 قطعة خبز أو 16 كلغرام دقيق سنة 1974 إلى حوالي 100 قطعة خبز أو أكثر من 36 كلغرام دقيق سنة 1994.

إن الوضع السابق والذي تزامن مع حالة النقص الحاد التي تعرفها مادة الشعير في الأسواق بسبب الأزمة المالية الخانقة للجزائر في تلك الفترة والتي أجبرتها على توفير المواد الأساسية للسكان (الخبز والدقيق) من خلال استيراد القمح قد خلق ميولاً جديداً للفلاحين يتمثل في التوجه نحو إنتاج الشعير على حساب

نظيره القمح<sup>(24)</sup>، فكما يظهر في الجدول الموالي نجد أن هذا التوجه قد بدأ في بداية الثمانينات ووصل إلى أوجه خلال الفترة 88-92 ليصبح هيكل الإنتاج هو (الشعير-قمح صلب-قمح لين) بالنسب التالية من الإنتاج الكلي للحبوب (15.86-39.95-45.31) بعد أن كان و لمدة طويلة جدا هو (قمح صلب- قمح لين-شعير).

الجدول (02): هيكل إنتاج الحبوب خلال الفترة (1963-2004)

| 2004  | 2003  | 2002  | 2001  | 95-93 | 92-88 | 87-83 | 82-78 | 77-73 | 72-68 | 67-63 |             |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------|
| 49.65 | 42.27 | 48.74 | 46.62 | 40.99 | 39.95 | 36.58 | 41.67 | 42.34 | 56.44 | 56.65 | القمح الصلب |
| 18.08 | 27.26 | 28.22 | 30.11 | 15.99 | 15.86 | 19.74 | 25.26 | 29.26 | 26.07 | 16.01 | القمح اللين |
| 67.73 | 69.53 | 76.96 | 76.73 | 56.98 | 51.81 | 56.32 | 66.93 | 72.32 | 72.51 | 72.66 | مجموع القمح |
| 30.06 | 28.65 | 21.32 | 21.62 | 40.12 | 45.31 | 40.13 | 29.43 | 24.84 | 25.55 | 27.01 | الشعير      |
| 2.21  | 1.82  | 1.72  | 1.65  | 2.9   | 2.85  | 3.55  | 3.64  | 2.84  | 1.94  | 0.3   | الخرطال     |
| 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | 100   | الإجمالي    |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السلسلة الإحصائية أ.

## 2- السياسة السعرية بعد 2008: في إطار سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والحضري أقرت السلطات

العمومية برنامج موسع لدعم شعبة الحبوب ماليا و تقنيا، على ارض الواقع تمثل في مختلف إجراءات الدعم المالي لمنتجي الحبوب، والتي تجسدت في<sup>(25)</sup>:

- إلغاء الرسم على القيمة المضافة لمواد الصحة النباتية والأسمدة .

- تدعيم تكلفة شراء الأسمدة بالمقدار 20% .

- دعم أسعار العتاد الفلاحي بنسبة 40% من قيمة الاستثمار في حالة الصيغ الفردية و 50% في

الجماعية.

- الإلغاء التام لسعر الفائدة على القروض الموسمية الخاصة باقتناء المدخلات اللازمة.

- الإلغاء التام لسعر الفائدة بالنسبة لقروض شراء العتاد في إطار التمويل التاجيري.

- رفع الأسعار المضمونة عند الإنتاج لتفوق نظيرتها العالمية (4500 دج بالنسبة للصلب- 3500 دج

للين- 2500 دج للشعير).

نستنتج أن شمولية إجراءات الدعم السابقة لجميع فعاليات إنتاج الحبوب- بداية بالحرث والبذر، مرورا

بالسقي ومكافحة الأعشاب الضارة، انتهاء بالحصاد-والتي تضررت في ظل السياسة السابقة بفعل التضخم

الحاد الذي شمل مختلف المدخلات الزراعية، بالإضافة إلى تكييف الأسعار المضمونة عند الإنتاج لتفوق

نظيرتها العالمية قد اكسب منتجي القمح في بلادنا مكسبين: أولهما تخفيف الضغوط التضخمية المتزايدة

لأسعار المدخلات على الفعاليات الفلاحية، وهذا المكسب يبقى محقق حتى على المدى البعيد، وثانيهما هو

نتيجة لاحقة انعكست ايجابيا على تكلفة الإنتاج في المدى القصير، في هذا الصدد نشير إلى أن تكلفة إنتاج الهكتار الواحد من القمح الصلب قدرت سنة 2006 بحوالي 54176 دج، لترتفع سنة 2008 إلى 91480 دج، ثم انخفضت في السنة الموالية حتى 63115 دج، ثم إلى 57378 دج سنة 2010، وعليه تحولت مرة أخرى فكرة تكتيف الحبوب إلى عملية يمكن تحقيقها على ارض الواقع - فعالة اقتصاديا- بعد أن كانت منذ سنة 1987 أمر شبه مستحيل، لكن التساؤل المطروح هل استطاعت الإجراءات السابقة أن تحرض الفلاحين على التوسع في استخدام المدخلات اللازمة لزراعة الحبوب؟

تفحصنا للمؤشرات الواردة في الجدول الموالي تأكد أن سياسة المرافقة المالية السابقة كانت شبه عاجزة، فرغم التطور الباهت للمساحة المسقية من الحبوب من 33000 هكتار سنة 2009 إلى 201987 هكتار سنة 2015، إلا أن هذه الأخيرة لم تتعدى نسبة 3.84% من المساحة الكلية للحبوب خلال الفترة 2009/2015، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لمساحة الحبوب الخاضعة لعملية التعتيب الكيميائي، فهي الأخرى لم تتعدى نسبة 15.94% من المساحة الكلية للحبوب خلال نفس الفترة، كذلك لم يسجل استثناء لعملية التسميد، فمساحة الأرض المسمدة تسميدا عميقا لم تتجاوز نسبتها 15% من المساحة الكلية المزروعة بالحبوب من سنة 2009 حتى 2015، والصفة نفسها طبعت مساحة الحبوب المسمدة تسميدا سطحيًا، والتي هي الأخرى لم تتجاوز 17.64% خلال نفس الفترة.

### الجدول(03): تطور بعض مؤشرات زراعة الحبوب خلال الفترة 2009/2015.

الوحدة: هكتار.

| الموسم  | أسمدة عميقة | التعتيب الكيميائي | أسمدة سطحية | الري التكميلي | مساحة الحبوب |
|---------|-------------|-------------------|-------------|---------------|--------------|
| 09/08   | +130000     | +320020           | +427579     | +33000        | +3175919     |
| 10/09   | +345955     | +468714           | +356493     | +67000        | +2856190     |
| 11/10   | +470344     | +526548           | +522783     | +106000       | +2584195     |
| 12/11   | +458840     | +609739           | +661931     | +118047       | +3061498     |
| 14/13   | +687000     | +451000           | +571000     | +175500       | +3223000     |
| 15/14   | +691000     | +534000           | +681000     | +201987       | +3351000     |
| المتوسط | 2783139     | 2910021           | 3220786     | 701534        | 18251802     |
|         | % 15.24     | % 15.94           | % 17.64     | % 3.84        |              |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1-Dekkich N et autres, Impact des conditions climatique sur la conduite des grandes cultures, la productivité et la qualité de la production durant la campagne agricole 2011/2012, Revue céréaliculture N59,ITGC, 2012, p 24-43.
- 2- Dekkich N et autres, Impact des conditions climatique sur la conduite des grandes cultures, la productivité et la qualité de la production durant la campagne agricole 2011/2012, Revue céréaliculture N55,ITGC, 2010, p 19-41.
- 3-MADR, Evaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, le Ministre, 03 Mai 2015, p10.
- 4-MADR, Série B, 2009-2015.

المحور الثاني: السياسة التسويقية أو إجراءات الضبط: في الحقيقة لم تقتصر إجراءات تكتيف الحبوب سنة 2008 على تحسين استخدام المدخلات من خلال دعم أسعارها المشار إليه سابقا، وإنما شملت الجانب التنظيمي لعملية تداول المنتجات بهدف الرقابة التامة على الشعبة، وهذا من خلال إدخالها حلقة التعامل

الرسمي، في هذا الإطار تم اتخاذ جملة من التدابير، وبالإضافة لسياسة الأسعار المجزية لمنتجي القمح والشعير التي تفوق نظيرتها العالمية، نجد أن عملية الإقراض الزراعي للتزود بالمدخلات تضع التعامل الرسمي-بيع القمح والشعير لمصالح الديوان الوطني المهني للحبوب- كشرط أساسي للاستفادة من القروض الموسمية، يضاف إلى ذلك الدعم المعتبر الموجه لتقوية نظام سيربلاك-نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك- بحيث نجد أن هذه العوامل مجتمعة قد أجبرت عدد كبير من المنتجين على الدخول لحلقة التعامل الرسمي، والأرقام المتوفرة عن الحبوب المجمعة من طرف الديوان تفسر هذا الطرح، بحيث ارتفعت هذه الأخيرة من 24.55% من الإنتاج الكلي للحبوب كمتوسط للفترة 2009/2000 إلى 28.84% في العام الموالي، ثم إلى 33.82% و 39.23% موسمي 2011 و 2012 على الترتيب<sup>(26)</sup>، لكن هذا لم يغير من حقيقة أن مساحة الحبوب تتجه يوما بعد يوم لخدمة الماشية- الشعير على حساب القمح- فكما يظهر في الجدول الموالي نجد أن المساحة المخصصة للشعير توسعت من 21.6% من المساحة الكلية الخاصة بإنتاج الحبوب كمتوسط للفترة 2001/2000 إلى 30.1% خلال الفترة 2008/2002، ليصل هذا التمثيل إلى ذروته خلال الفترة 2012/2009 بنسبة 35.5%، وهذا على حساب مساحة القمح اللين خاصة، والذي عرفت مساحته انخفاض من 30.82% من المساحة الكلية الخاصة بالحبوب كمتوسط للفترة 2001/2000 إلى 18.87% كمتوسط للفترة 2012/2009، والحال نفسه مسجل بالنسبة لمساحة القمح الصلب لكن بوتيرة أبطأ، مع العلم انه يمكن تفسير هذه الحالة جزئيا بالتالي:

أ- استمرار حالة الأفضلية التي اكتسبها الشعير في الأسواق الموازية، والتي تعزى أساسا لاستمرار تحرر أسعار اللحوم الحمراء، خاصة وان السلطات الفلاحية في البلاد مازالت لحد الساعة تسير وضعية أزمة بالنسبة لهذا المنتج، في ظل عجز الإنتاج المحلي على تغطية الطلب، وما زاد الوضعية استفحالاً هو عجز الإنتاج المحلي المتذبذب من الشعير عن تغطية الطلب المتزايد عنه، خاصة وان الأمر تزامن مع تسقيف الكميات التي يتزود بها الموالي عن كل رأس من طرف مصالح الديوان.

ب- التطور الكبير الذي تعرفه أعداد الماشية بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2008، في جزئه المتعلق بإعفاء أغذية الأنعام من الرسم على القيمة المضافة، بحيث نجد أن هذه الوضعية قد أجبرت عدد كبير من منتجي الحبوب لتخصيص مساحات أكبر لصالح الشعير- الشعير وبقياه تعتبر كعلف للماشية - على حساب القمح، في هذا الصدد نشير إلى أن عدد الأغنام قد قفز من 1938384 رأس كمتوسط للفترة 2008/2004 إلى حوالي 2398933 رأس سنة 2011، ثم إلى أكثر من 2.5 مليون رأس سنة 2012، مع العلم أن أعداد الماعز هي الأخرى عرفت نفس الاتجاه التصاعدي من 3676880 رأس



كمتوسط للفترة 2008/2004 إلى حوالي 4411020 رأس سنة 2011، ثم إلى 459500 رأس سنة 2012<sup>(27)</sup>.

**الجدول (04): تطور هيكل مساحة الحبوب (2000-2012).**

| الموسم الفلاحي            | 2001-2000 | 2008-2002 | 2012-2009 |
|---------------------------|-----------|-----------|-----------|
| مساحة الحبوب(ها) (1)      | 2123135   | 2546618.5 | 2919450.5 |
| مساحة الشعير(ها) (2)      | 458545    | 766992.8  | 1038102.5 |
| 2/1                       | %21.6     | %30.1     | %35.5     |
| مساحة القمح اللين(ها) (3) | 654400    | 596621.33 | 551149.75 |
| 3/1                       | %30.82    | %23.42    | %18.87    |
| مساحة القمح الصلب(ها) (4) | 963035    | 1115409.8 | 1254477.8 |
| 4/1                       | %45.35    | %43.79    | %42.96    |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السلسلة الإحصائية 1-2012/2000-

**المحور الثالث: سياسة القرض الفلاحي:** مر النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا بعدة إصلاحات هادفة إلى الرفع من كفاءته، كان أهمها تلك المسطرة بعد سنة 1986 والتي تزامنت وحركية التوجه نحو اقتصاد السوق، وآخرها كانت سنة 2008 والتي هدفت أساسا إلى إعادة تحديد العلاقة بين المؤسسات الفلاحية والبنوك.

**1-القرض الفلاحي قبل سنة 2000:** إن الإصلاحات التي مست النظام البنكي على غرار باقي مؤسسات الدولة والتي تجسدت في القانون رقم 86-12 الصادر في 19-08-1986 والذي جسّد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض (القروض الإدارية<sup>(28)</sup>) قد ادخل تغييرات عميقة على الوظيفة البنكية، حيث تم بموجبها اعتماد مقاييس الربحية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها<sup>(28)</sup>، يضاف إلى ذلك القانون 88-06 المؤرخ في 12-01-1988 الذي يدخل في إطار تكريس مسعى التوجه نحو اقتصاد السوق، وبموجبه منحت البنوك استقلالية كبيرة في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض بعد أن كانت عمليات التمويل سابقا تتم بصورة آلية- في المجال الفلاحي كانت مخططات التمويل التي تقدم من طرف المزارع الاشتراكية يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك، وكذا السماح لمسيري هذه المزارع بفتح حسابات جارية باسم المزارع والسحب الفوري منها طيلة الموسم الفلاحي لتسديد نفقات الإنتاج<sup>(29)</sup> - وبهذا أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربحية.

لهذا نجد أن إصدار القوانين السابقة وتلك المكملة لها في إطار إصلاح النظام البنكي قد أعطت لهذه الأخيرة حرية واسعة في تسيير مواردها، وهذا ما يعني أن البنوك قد أصبحت حرة في تحديد نوعية زبائنها-قطاع النشاط- نوع وحجم القروض الممنوحة، سعر الفائدة المطبق في كل حالة وكذلك طريقة التحصيل، وعليه أصبح تخصص البنوك لا يخضع للتحديد الإداري وإنما توجهه قوانين السوق الحرة كتوجه جديد للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

إن المعطيات الجديدة المتعلقة بكيفية تسيير البنوك كان لها أثر كبير على تطور حجم القرض الفلاحي، فنجدها من جهة أثرت على جانب الطلب على القروض من خلال إلغاء سعر الفائدة التفضيلي الذي كان مطبق على القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليعرف فيما بعد هذا الأخير ارتفاعات كبيرة وصلت لحدود 18% و 20% بعد سنة 1990 (1991-1992) بعد أن كانت قبل الإصلاح لا تتجاوز عتبة 7% وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

#### الجدول (05): معدلات الفائدة المرجعية المطبقة على القطاع الفلاحي (1982-2012)

| التاريخ         | -1-1<br>1982 | -10-1<br>1986 | -4-1<br>1989 | -4-1<br>1990 | -4-1<br>1991 | -10-1<br>1991 | -4-1<br>1992 | -4-10<br>1994 | -10-1<br>1995 | -1-1<br>1997 | -7-1<br>1997 | -1-1<br>1998 | -7-1<br>1998 | -1-1<br>2001 | -2-1<br>2002<br>الي<br>يوما<br>هذا |
|-----------------|--------------|---------------|--------------|--------------|--------------|---------------|--------------|---------------|---------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|------------------------------------|
| السعر<br>المرجى | 6            | 7             | 10           | 14           | 16           | 18            | 20           | 18.5          | 17            | 15           | 13           | 10           | 7.5          | 6.5          | 5.25                               |

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من جهة ثانية نجد أن الحرية السابقة قد أثرت على جهة العرض من خلال معاملتها ماليا للمستثمرين الفلاحية الفردية والجماعية وكذلك المزارع النموذجية المنبثقة عن الإصلاح العقاري 87-19 كغيرها من المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات على أساس الملاءة المالية لها، وكما هو معروف فإن القطاع الفلاحي عامة وشعبة الحبوب خاصة تصنف من طرف البنوك على أساس أنها قطاع نشاط يتميز بارتفاع المخاطر وانخفاض العائد بسبب تأثرها الكبير بمعدلات تساقط الأمطار والظروف المناخية الأخرى.

إن السيناريو السابق كان له بالغ الأثر على تطور حصة القطاع الفلاحي من القروض سواء للقطاع العام أو الخاص، فكما يظهر في الجدول رقم (05) نجد أن قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص والتعاوني قد انخفضت من 804 مليون دج خلال الموسم الفلاحي 89-90 إلى حوالي 267.5 مليون دج في الموسم الفلاحي 93-94، والأمر نفسه ينطبق على المستثمرين الفلاحية الفردية والجماعية، بحيث انخفض حجم قروض الاستغلال الممنوحة لها من حوالي 3208 مليون دج في الموسم الفلاحي 89-90

إلى حوالي 812.7 مليون دج في الموسم الفلاحي 93-94، وهذه الوضعية تعتبر جد حرجة بالنسبة لمنتجي الحبوب إذا ما أضفنا لها التضخم الشديد الذي عرفته أسعار المدخلات والذي ترافق والسيناريو السابق، وهو ما دعم توجه الفلاحين نحو تخفيض الطرق الفلاحية المحرض بارتفاع أسعار مستلزماتها.

### الجدول(06):تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الفلاحي (1990-1994)

الوحدة: مليون دينار

| الموسم الفلاحي | المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية |            | القطاع الخاص والتعاوني |            |
|----------------|---------------------------------------|------------|------------------------|------------|
|                | قروض ممنوحة                           | قروض محققة | قروض ممنوحة            | قروض محققة |
| 90-89          | 4629                                  | 3208       | 1054                   | 804        |
| 91-90          | 2428                                  | 1821       | 993                    | 751        |
| 92-91          | 1368.3                                | 1042.5     | 869.5                  | 665.6      |
| 93-92          | 1162.2                                | 918.9      | 1028.7                 | 608.1      |
| 94-93          | 812.7                                 | 561.6      | 452.2                  | 267.7      |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-BADR/DFA.,situation des crédits d exploitation EAI et.EAC arrêtée au 31-12- 1994.

1-BADR/DFA, situation des crédits d'exploitation secteur privé et coopératif.

### 2-القرض الفلاحي بعد 2008: الوضعية المزمرة التي تعرفها الجزائر في مجال الإنتاج النباتي والمتعلقة

بتبعية هذا الأخير للظروف المناخية جعلت الاستثمار به هو الآخر محفوف بالمخاطر، مما صنفه ضمن قائمة القطاعات غير المفضلة من طرف البنوك، وتعمقت هذه الحالة بعد سنة 1987 أين تم التخلي عن نظام التمويل الإداري الذي كان متبع بالنسبة للقطاع الفلاحي، ولتصحيح هذا الوضع سطرت السلطات في الجزائر في إطار سياسة التجديد الريفي والحضري البرنامج الموسع للدعم المشار إليه سابقا ومعه أشكال القرض المستحدثة التالية:

1-قرض رقيق: هو عبارة عن قرض موسمي مدته سنة واحدة-موسم فلاح واحد- يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-البنك الوحيد الذي يملك اتفاقية مع الوزارة - تم المصادقة عليه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر رقم 12/08 بتاريخ 2008/07/24، من مميزات معدل الفائدة المعدوم والذي تتحمله الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كاملا 5.25%، يستفيد منه كل من المستغلون الفلاحون في نظر قانون التوجيه الفلاحي، الفلاحون والمربون بشكل فردي أو منظم في إطار التعاونيات، الجمعيات أو الفدراليات، وحدات المصالح الفلاحية ومخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع<sup>(30)</sup>، وهو يغطي الفعاليات الفلاحية التالية:

\*اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بالنشاط الفلاحي-البذور، الشتلات، الأسمدة والمبيدات.-.

\*اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية- كل الأنواع- ووسائل السقي ومنتجات الأديوية البيطرية.  
\*اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك-syrpalac-.  
\*تقوية قدرات الاستغاليات الفلاحية في مجال نظام الري، والمعدات الفلاحية في إطار القرض الاجباري،  
يضاف لذلك بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية  
وبناء البيوت البلاستيكية.  
\*إعادة تعمير الإسطبلات.

أما عن شروط الاستفادة منه فقد حددتها الوزارة الوصية على القطاع بالشرطين<sup>(31)</sup> :

**الأول:** كل مستفيد يسدد قرضه في مدة سنة له الحق في الاستفادة من ضمان وزارة الفلاحة والتنمية  
الريفية وتسديدها للفوائد المترتبة عليه، وبالتالي له الحق في الاستفادة من قرض في الموسم القادم.  
**الثاني:** كل مستفيد لا يسدد في مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة ستة أشهر في حالة تعرضه لظروف قاهرة،  
ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف الوزارة، وبالتالي يفقد إمكانية الحصول على قرض آخر.  
**ب-قرض التحدي<sup>(32)</sup>:** هو شكل من أشكال قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة المدة، معدل الفائدة  
فيه معدوم خلال السنوات الثلاث الأولى، و1% خلال السنة الرابعة والخامسة، ليرتفع إلى 3% في السنة  
السادسة والسابعة، ثم يستقر عند المعدل العادي المطبق على القطاع الفلاحي بعد السنة الثامنة، حدد سقفه  
بمليون دينار لكل هكتار للمستثمرات التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات، ومائة مليون دينار  
للمستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتارات، وهو قرض موجه للمستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية  
المواشي، وللمشاريع الفلاحية الموطنة على مساحات غير مستغلة، سواء المملوكة ملكية خاصة أو مالكة  
لحق الامتياز.

فيما يخص الضمانات المقدمة للاستفادة من هذا القرض فهي نفسها المحددة في التعلية الوزارية 09/69

المتضمنة التوجيهات العامة لمنح القروض ويضاف لها الشرطان التاليان:

\*بالنسبة للأراضي غير المستغلة والمملوكة ملكية خاصة يجب أن تخلو من جميع أشكال التراع.

\*يجب أن تفوق نسبة تغطيتها 60% من طرف صندوق الضمان الفلاحي بالنسبة للمشاريع التوسعية.

ج-قرض التمويل التاجيري: رغم انه معروف في النظام البنكي الجزائري منذ سنة 1996 -عرفت المادة الأولى من الامر 06/69 المؤرخة في 10/01/1996 الاعتماد الايجاري على انه "عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة لهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد الإيجار الذي يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية أو ذات استعمال مهني..."-، إلا أن الحوافز المساعدة على التعامل به في القطاع الفلاحي قد نظمها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والتي حددت كالتالي (33) :

\*معدل التغطية الكامل للفائدة المترتبة على هذا النوع من القرض على غرار جميع أنواع القروض الفلاحية والتي سيبقى العمل بها ساريا حتى 31 ديسمبر 2018.

\*الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (17%) لقيم الإيجار في إطار عقود البيع عن طريق الإيجار للتهييزات الفلاحية المصنعة في الجزائر.

إن التنوع السابق في أشكال القروض المعبأة لفائدة القطاع الفلاحي في الجزائر بعد سنة 2008 يعيد بنا التاريخ إلى طريقة تمويله قبل سنة 1987 -فترة القروض الإدارية أين كانت مخططات التمويل للمستثمرات الفلاحية تقبل بصورة آلية- فالشككين يتشابهان في أمرين: أولهما أهمها خاصان بالقطاع الفلاحي وحده دون غيره من القطاعات الاقتصادية، وهذا من شأنه القضاء على حالة المنافسة الكبيرة التي كان يلقاها الأول من القطاعات الأخرى، والتي كانت في غير صالحه بسبب تأثره المفرط بالظروف المناخية، وثانيهما شمولية التمويل لجميع الفعاليات الفلاحية-بالنسبة للقمح تبدأ عملية الإقراض من استصلاح الأرض وحتى حصادها-، إلا أن الصيغ الجديدة حملت في طياتها الكثير من الايجابيات نذكر منها: تزامن صيغة التمويل القصير الأجل " رقيق" مع برنامج الري التكميلي للقمح، وهذا من شأنه التخفيف من الظروف القاهرة المتعلقة بالمناخ، والتي رغم اعتبارها ظرفا قاهرا فإنها لا تعفي الفلاح من توقيف دعم الدولة لسعر الفائدة وكذلك ضمانه في الموسم القادم، يضاف إلى ذلك أن صيغة التمويل التاجيري تعتبر احد صيغ التمويل الإسلامي (34)، مما يعني رفع الحرج الديني على الفلاح والذي يكون في الغالب احد موانع التعامل مع البنوك، كذلك فان تزامن الصيغ السابقة مع البرنامج الموسع لدعم المدخلات

من شأنه تدعيم توجه الفلاحين نحو عملية تكتيف إنتاج الحبوب، والسؤال نفسه نظرحه مرة أخرى حول مدى كفاءة هذه الإجراءات الجديدة؟

**د-تقييم سياسة القروض قصيرة الأجل:** إن الهدف الأساسي من صيغة قرض " رفيق " كان تدعيم السياسة السعرية الهادفة لتكتيف الإنتاج -بالنسبة لمنتجي القمح يتعلق الأمر بالتوسع في استعمال كل من البذور، الأسمدة ومواد الصحة النباتية، بالإضافة للتوسع في المساحات المسقية-ولأن أداء هذه الأخيرة على مستوى شعبة الحبوب اتسم بالضعف كما سبق التطرق له، فإن هذا يتركنا نستنتج الأداء المتواضع للأولى هي الأخرى على مستوى الشعبة، إلا أن تفحصنا للأرقام المتعلقة بعدد المستفيدين من قرض " رفيق " خلال الفترة 2015/2008 والواردة في الجدول الموالي، يتركنا نظرح أكثر من علامة استفهام حول الوجهة التي تتوجهها المدخلات، ففي الوقت الذي نسجل ارتفاع عدد الفلاحين المستفيدين من هذه الصيغة من 5609 خلال الموسم الأول من إطلاقها 2009/2008 إلى حوالي 17000 مستفيد موسم 2015/2014 ، منهم حوالي 15000 منتج حبوب، نجد أن الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (02) تبين العكس، يعني توسع ضعيف جدا في عمليات التسميد، التعشيب الكيميائي، وهذا ما يتركنا نتأكد من تعاظم المنافسة على الموارد فيما بين الشعب النباتية نفسها، يعني توجهها للفروع ذات الربحية الأكبر والخطر الأقل في ظل غياب الرقابة البنكية على كيفية استهلاك القروض، مثل الزراعات المحمية كالطماطم والبطاطا، وهذا ما يفسر الارتفاع المتوالي في إنتاجها.

#### الجدول (07): تطور عدد المستفيدين من صيغة قرض رفيق خلال الفترة 2015/2009.

| الموسم الفلاحي | 09/08 | 10/09 | 11/10 | 12/11 | 13/12 | 14/13 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عدد المستفيدين | 5609  | 7978  | 8251  | 8744  | 9910  | 17000 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الإذاعة الجزائرية، حصة الفلاحة رهان المستقبل-المخطط الفلاحي للحماسي 2019/2015-، كلمة السيد: بوعلام جبار، المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 2015/03/11.

**ه-تقييم صيغة التمويل التاجيري:** الإحصائيات الواردة في الجدول الموالي تبين وبوضوح الأداء الضعيف، إن لم نقل السلبي لهذه الصيغة على مستوى العتاد الخاص بالزراعات الواسعة- الحبوب-، بحيث نجد أن متوسط الزيادة السنوية في عدد الجرارات خلال الفترة 2008/2000 بلغت حوالي 513 جرار كل سنة، أي من 95751 جرار سنة 2000 إلى 104529 جرار سنة 2008، في حين نفس الزيادة في عدد الجرارات بلغت (1110-) جرار بعد اعتماد صيغة التمويل الايجاري الجديدة في النصف الثاني من سنة 2008، والأمر نفسه مسجل بالنسبة للآلات الحاصدة، بحيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في أعدادها

حوالي 1097 آلة خلال نفس الفترة السابقة، ليتغير نفس المؤشر في الاتجاه السلبي بحوالي (1200-) حاصدة سنويا بعد سنة 2008، وتعزى هذه الحالة جزئيا إلى:

\*التناقض الواضح والصريح بين البند المتعلق بإعفاء التعاملات التجارية على العتاد في إطار التمويل التاجيري من الرسم على القيمة المضافة للإنتاج الوطني فقط والسياسة الجمركية المطبقة على هذا النوع من العتاد، ففي الوقت الذي يخضع فيه المنتج الأجنبي المفقود في أسواقنا إلى تعريف جمركية منخفضة على أساس انه منتج تام الصنع، تخضع قطع الغيار الخاصة بنظيره المحلي إلى تعريفات جمركية مرتفعة باعتباره منتج نصف مصنع، وهذا ما صنف النوعين في الخانة نفسها من حيث ارتفاع تكلفته شرائه، رغم جودة الأول وارتفاع الطلب عليه على حساب الثاني، وهو ما أفقد الامتيازات الجديدة الممنوحة في إطار صيغة التمويل التاجيري فعاليتها في التحريض على شراء العتاد المحلي المطبوع بصفة الجودة المنخفضة، في هذا الإطار نجد أن سياسة مكنتة شعبة الزراعات الواسعة في بلادنا تتسم بنوع من الغرابة، فالإحصائيات المتوفرة سنة 2006 تشير إلى تكديس أكثر من 2000 قطعة من الجرارات ومحركاتها على مستوى مركب قسنطينة للجرارات والمحركات، في الوقت ذاته ارتفعت تكلفة استيراد النوع نفسه من العتاد من 161 مليون دولار سنة 2005 إلى أكثر من 300 مليون دولار سنة 2006<sup>(35)</sup>.

\*شمولية هذه الصيغة لعتاد الري المتعدد الاستعمالات-يمكن استخدامه لسقي عدة محاصيل-دعم توجه الفلاحين نحو اعتمادها لاقتنائه بصيغة التملك الخاص والعزوف عن كرائها من مصالح الديوان المهني الوطني للحبوب، في هذا الشأن نشير إلى أن هذه الأخيرة قد عرفت تطورا كبيرا في أوساط منتجي القمح منذ موسم 2009 من 2912 مرش إلى حوالي 15117 مرش موسم 2012، ثم إلى حوالي 15920 مرش موسم 2013/2014<sup>(36)</sup>، وهذا على اعتبار أن عتاد الري يعتبر الحل المثالي لتجنب حالة عدم القدرة على سداد القروض الموسمية، والتي رغم اعترافها بالظروف القاهرة كالجفاف المصاحب لزراعة مثل الحبوب فإنها تضعها كأحد موانع وقف الدولة لتدعيم سعر الفائدة.

#### الجدول(08): تطور أعداد الجرارات والحاصدات خلال الفترة 2000-2012.

| الموسم الفلاحي | عدد الآلات |       | الزيادة السنوية |       | متوسط الزيادة السنوية |       |
|----------------|------------|-------|-----------------|-------|-----------------------|-------|
|                | جرار       | حاصدة | جرار            | حاصدة | جرار                  | حاصدة |
| 2000           | 95751      | 8541  | -               | -     |                       |       |
| 2001           | 97176      | 8660  | 1425            | 119   |                       |       |
| 2002           | 97176      | 8381  | 0               | -279  |                       |       |
| 2003           | 99142      | 9000  | 1966            | 619   |                       |       |
| 2004           | 97809      | 8357  | -1333           | -643  |                       |       |
| 2005           | 100128     | 12346 | 2319            | 3989  |                       |       |
| 2006           | 102363     | 12418 | 2235            | 72    |                       |       |

|       |       |        |      |       |        |      |
|-------|-------|--------|------|-------|--------|------|
|       |       | 136    | 1195 | 12554 | 103558 | 2007 |
|       |       | 96     | 971  | 12650 | 104529 | 2008 |
| 1200- | -1110 | 200    | 1128 | 12850 | 105657 | 2009 |
|       |       | 296    | 1799 | 13146 | 107456 | 2010 |
|       |       | -30703 | 6609 | 9443  | 100847 | 2011 |
|       |       | 78     | 1208 | 9521  | 102055 | 2012 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-28

(1987-

1989) MADR, Serie Jaune.

2- FAO, Données agricoles de faostat, Machines agricoles, 19 Janvier 2006, <http://faostat.fao.org>.

3- (2012-2003) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، لمنظمة، العدد 26-33..

### المحور الرابع: تأثير السياسة المائية:

**1-تشخيص وضعية القطاع قبل سنة 2000:** تشغل الحبوب في بلادنا مساحة معتبرة، فهي تمثل حوالي 80% من المساحة المحصولية النباتية وأكثر من 37% من المساحة الصالحة للزراعة كمتوسط للفترة 1966-1994<sup>(37)</sup>، إلا أن الوقوف على تموقع هذه المساحات سنة 1987 يبين أنها تعاني من عيب مزمن، ذلك أن ثلثي هذه المساحة تقع في مناطق نسبيا جافة (معدل التساقط المطري بما يقل عن 450 ملم/السنة)، وأكثر من الربع تتموقع في مناطق نسبيا قاحلة (المعدل السنوي للتساقط المطري بما يقل عن 350 ملم/السنة)، في حين المناطق التي تعتبر كمجال طبيعي لزراعة القمح (معدل التساقط بما أكبر من 450 ملم/السنة) لم تتعدى الثلث<sup>(38)</sup>، وهذا التموقع لمساحات زراعة الحبوب في ظل غياب برنامج الري التكميلي جعل إنتاج القمح يتبع مباشرة معدل تساقط الأمطار من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول(09):معدلات إنتاج القمح الصلب و اللين تبعاً لمعدلات التساقط

| السنة   | 87   | 88   | 89   | 90   | 91    | 92    | 93   | 94   | 95    | 96    | 97   | 98    |
|---------|------|------|------|------|-------|-------|------|------|-------|-------|------|-------|
| الصلب   | 7765 | 4153 | 8133 | 5549 | 1297  | 1345  | 7960 | 5624 | 1188  | 2034  | 4554 | 1500  |
| اللين   | 410  | 720  | 490  | 460  | 7890  | 5310  | 650  | 280  | 6700  | 5700  | 640  | 0000  |
| التساقط | 3982 | 1990 | 3388 | 1951 | 5775  | 4912  | 2204 | 1515 | 3112  | 9480  | 2060 | 7800  |
|         | 620  | 150  | 180  | 340  | 990   | 210   | 380  | 360  | 500   | 340   | 500  | 000   |
|         | 266. | 245. | 227. | 242. | 274.0 | 344.7 | 224. | 186. | 285.2 | 401.2 | 187. | 276.3 |
|         | 4    | 9    | 1    | 9    |       | 2     | 0    | 0    |       |       | 9    |       |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-ONS, Les statistiques de l'agriculture et de la pêche retrospective 1989-2001, N=119, Février 2005.

2-المركز الوطني للأرصاد الجوية.

من معطيات الجدول نلاحظ التلازم الشديد بين كمية التساقط وحجم الإنتاج، فارتفاع معدلات التساقط من 274 ملم/السنة سنة 1991 إلى 344.7 ملم في السنة الموالية رفع إنتاج القمح الصلب بحوالي



0.15 مليون، والأمر نفسه مسجل بين سنتي 1994 و 1995 بحيث ارتفع إنتاج كل من القمح الصلب واللين إلى أكثر من النصف، إلا أن هذه المعطيات كشفت النقاب على شكل آخر من أشكال العيب الزمن في إنتاج القمح، فمعدلات الإنتاج مثلما تتأثر بحجم التساقط يعزى الكثير من تغيراتها إلى عدم انتظام الأمطار وهو ما يفسر الكثير من معطيات الجدول كالتغير الحاصل بين سنتي 91 و 92 بالنسبة للقمح اللين، وبين سنتي 88 و 89 لنفس المنتج، وهذا الأداء المتذبذب هو ما جر السلطات العمومية في الجزائر إلى إفراد إحدى أهم برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية لمعالجة هذا العيب الزمن.

**2- تأثير المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000:** بهدف التخفيف من إشكالية تذبذب الأمطار وتأثيرها السلبي على الإنتاج ادخل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توجهها جديدا لسياسة إنتاج الحبوب في الجزائر، وقد تجسد هذا التوجه في برنامج تكييف أنظمة الإنتاج-برنامج التحويل- وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، بمعنى يوجه الزراعات بحسب المناخ الملائم لكل محصول، وعلى هذا الأساس قد يحول هذا البرنامج المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في المكان غير المناسب إلى مستثمرة خاصة بالفواكه أو أي منتج آخر يلاءم المنطقة، وبهذا نجد أن جهود تكييف الحبوب خلال هذه الفترة قد وسعت قاعدة الدعم من خلال شمولها لمحور جديد يتمثل في محاولة تعميق العلاقة بين كميات تساقط الأمطار وكميات إنتاج الحبوب (خاصة القمح)، وقد تركزت في المناطق الأكثر ملائمة وأقصت المناطق الهشة من خلال منح الأولى الامتيازات التالية<sup>(39)</sup>:

-دعم على خدمة وتهيئة الأرض والتزود بالمدخلات مقداره 8000 دج عن كل هكتار في المناطق الأكثر تأقلا و3000 دج في المناطق الداخلية.

-دعم مقداره 1500 دج للهكتار الواحد محاربة الآفات المزرعية.

-حماية دخل الفلاحين بإدخال دعم على جمع الحبوب وهذا من اجل حماية مدا خيل الفلاحين خلال مرحلة التحويل، قدر بالنسبة للقمح الصلب بـ: 570 دج للقنطار الواحد، و770 دج بالنسبة للقمح اللين.

-دعم لمضاعفة إنتاج البذور الخاصة بالحبوب وهذا من اجل حماية وتنمية المحيط الجيني.

من اجل تقييم تأثير برنامج التحويل على إنتاج الحبوب اعتمدنا علي مقارنة بعض مؤشرات زراعة القمح للفترة التي سبقت تنفيذه والفترة التي تزامنت وتطبيقه، وباعتماد هذا المعيار كانت النتائج كما يوضحها الجدول الموالي، حيث نلاحظ أن إنتاج القمح ارتفع بحوالي 63.74%، أي من حوالي 7.1 مليون قنطار كمتوسط للفترة 1993-2000 إلى أكثر من 11.6 مليون قنطار كمتوسط للفترة

2005-2001 ، وبحسب تقديرنا فان هذا التحسن يعزى بالدرجة الأولى لارتفاع الإنتاجية بنسبة 34.73%، أي من 9.72 قنطار/الهكتار كمتوسط للفترة الأولى إلى 13.09 قنطار/الهكتار كمتوسط للفترة الثانية بسبب إعادة التوطن، خاصة وانه من جهة يفوق معدل الزيادة في المساحة والمقدر بحوالي 21.57%، من جهة ثانية نجده تزامن مع انخفاض عوامل التكثيف الزراعي ممثلة أساسا في الأسمدة والبذور، والتان عرفنا اتجاه تنازلي عند المقارنة بين نفس الفترتين، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن التحسن في الإنتاجية يعزى بصفة أساسية لتأثير انتظام الأمطار في المناطق ذات القدرات العالية.

#### الجدول(10): تطور بعض مؤشرات القمح خلال الفترة(1993-2005)

| معدل التغيير     | -2001<br>2005         | -1993<br>2000          | الفترات         |           |
|------------------|-----------------------|------------------------|-----------------|-----------|
| 63.74+<br>55.31+ | 11651396<br>8914170   | 7115541.3<br>5739338.8 | القمح<br>الشعير | الإنتاج   |
| 34.73+<br>47.37+ | 13.096<br>13.5        | 9.72<br>9.16           | القمح<br>الشعير | الإنتاجية |
| 21.57+<br>5.40+  | 889678.4<br>659911.6  | 731787.5<br>626127.5   | القمح<br>الشعير | المساحة   |
| 30.51-<br>0.2-   | 565959.8<br>1897447.6 | 814481.56<br>1901044.9 | القمح           | البذور    |
|                  |                       |                        | إجمالي الزراعة  | الأسمدة   |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-MADR, Serie B (1993-2005).

2-MADR,DSASI, Sous direction des statistique agricoles, Statistiques des Approvisionnements Du secteur agricole N (1993-2005).

من اجل التأكيد على هذه النتائج إحصائيا قمنا بحساب معامل الارتباط بين كمية الإنتاج ومعدل التساقط السنوي للأمطار في المناطق الطبيعية للإنتاج بالاعتماد على الملحقين(04) و(05) وهذا للفترتين 2000/1987 و2009/2001، والنتائج المحصل عليها أكدت تحسن معامل الارتباط، من 0.81 إلى 0.951، ليدل هذا على تحسن استفادة المساحات الخاصة بالحبوب من مياه الأمطار، بمعنى أن تأثير عدم انتظام هذه الأخيرة قد انخفض<sup>(\*)</sup>.

**3-السياسة المائية 2019/2008:** إن كان برنامج التحويل المسطر في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 قد خفف من مشكلة نقص الأمطار التي يمتاز بها مناخ المناطق الهشة-شبه

\* حسب معامل الارتباط بالاعتماد على القانون:

$$R = \frac{n \sum_{i=1}^n X_i Y_i - \sum_{i=1}^n X_i \sum_{i=1}^n Y_i}{\sqrt{n \sum_{i=1}^n X_i^2 - \left(\sum_{i=1}^n X_i\right)^2} \cdot \sqrt{n \sum_{i=1}^n Y_i^2 - \left(\sum_{i=1}^n Y_i\right)^2}}$$

الصحراوي-، فان الخطر المتعلق بعدم نزولها وقت حاجة نبات القمح لها لازال قائما، وهو ما يعني أن المشكلة التقليدية والمتمثلة في ارتباط الأمن الغذائي للجزائر بالظروف المناخية هي الأخرى لازالت قائمة، وهذا ما يثبت أن اللجوء إلى الري التكميلي للقمح على غرار الكثير من دول العالم والمدعم باحترام الحزم التكنولوجية هو الحل المثالي والوحيد لضمان تحسين الإنتاجية وبالتالي ضمان حد أدنى من الإنتاج، وهو ما تفضلت له السلطات في الجزائر سنة 2008.

1-التعريف بالبرنامج: في إطار سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والحضري سنة2008 أقرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامج تحسين إنتاجية القمح باستخدام الري التكميلي في المناطق الملائمة لإنتاج الحبوب، هذا البرنامج الذي يدخل في إطار سياسة تكثيف الحبوب في بلادنا نجده هدف إلى:

-رفع الإنتاجية وبالتالي الإنتاج من خلال توسعة المساحات المسقية.  
-الحث على استخدام الحزم التكنولوجية في الإنتاج بالتوازي مع عمليات السقي من خلال الدعم المالي وكذلك التقني للعملية.

استهدف البرنامج في عامه الأول مساحة إجمالية مقدارها 31632 هكتار تنتمي إلى ثلاثة عشر ولاية شمالية، ليرتفع هذا التمثيل في العام الموالي إلى 68720 هكتار منها حوالي 55866 هكتار في الشمال والمساحة الباقية في الجنوب، وبحسب توجيهات السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية استهدف البرنامج في آفاق 2014 مساحة 500000 هكتار وهي تمثل نصف المساحة المكثفة بالحبوب التي اقراها المخطط الوطني للتنمية الريفية<sup>(28)</sup> وحوالي 600 هكتار سنة 2019، ومن اجل إعطاء دفع قوي للبرنامج أقرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية جملة من الإجراءات وكذلك آليات الدعم يمكن تلخيصها في<sup>(40)</sup>:

- تكوين كوادر محلية لتسيير البرنامج.

- تقريب المساعدة التقنية من الفلاحين المتعلقة بالحزم التكنولوجية الواجبة في حالة الري التكميلي.  
- تنظيم تجمعات محلية حوارية للتعريف بالبرنامج و كذلك أشكال الدعم المقررة في إطاره.  
- توطين عتاد الري (101محور رش) للفلاحين على مستوى الولايات المنظمة للبرنامج.  
- تحديد شروط الاستفادة من الدعم المالي الموجه لحفر الآبار الارتوازية-التعليمية الوزارية 588 المؤرخة بتاريخ 2008/01/22.  
- تحديد شروط الاستفادة من ميكانزمات الدعم الموجه لاقتناء عتاد الري-التعليمية161بتاريخ 07-2001-04.

وبالتوازي مع هذا أقرت الوزارة برنامج موسع للدعم، سواء لاقتناء تجهيزات الري وحفر الآبار والآبار الارتوازية-مقداره 40% من تكلفة الاستثمار في حالة الصيغ الفردية و 50% في حالة الصيغ الجماعية-أو الدعم الموجه للتزود بالمدخلات كما سبقت الإشارة له سابقا.

ب- تقييم البرنامج: من اجل تقييم تطور تنفيذ برنامج الري التكميلي للقمح نورد الجدول التالي:

الجدول(11) : تطور برنامج الري التكميلي للقمح 2009-2015.

الوحدة: هكتار

| مؤشرات تقنية |      | مساحة الحبوب<br>C | المساحة<br>المسقية<br>B | الأهداف<br>A | الموسم الفلاحي |
|--------------|------|-------------------|-------------------------|--------------|----------------|
| 0.01         | 1.04 | 3175919           | 33000                   | 31632        | 2009/2008      |
| 0.02         | 0.53 | 2856190           | 67000                   | 124586       | 2010/2009      |
| 0.04         | 0.33 | 2584195           | 106000                  | 319354       | 2011/2010      |
| 0.038        | 0.35 | 3061498           | 118047                  | 335000       | 2012/2011      |
| 0.05         | 0.50 | 3223000           | 175500                  | 350000       | 2013/2012      |
| 0.06         | 0.33 | 3351000           | 201987                  | 600000       | 2014/2013      |
| /            | /    | /                 | /                       | 600000       | 2015/2014      |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

28- Kiou L , Sécurisation de la production céréalière par l irrigation approches et plan opérationnel, Revue céréaliculture N59, 2012, MADR, p p44-53.

2- Bachir H, Evaluation du programme d'amélioration de la productivité des céréales par l'irrigation, Revue Céréaliculture N55, MADR, 2010, p p42-60.

3- MADR,DDZASA, Compte Rendu des trois regroupements régionaux sur le programme de développement de la productivité des céréales par l'irrigation, Mars 2015.

من الجدول نلاحظ الفجوة الكبير بين المساحة الكلية للحبوب وبين المساحة المسقية، فهذه الأخيرة رغم اتجاهها التصاعدي والذي ميز هو الآخر ارتفاع تمثيلها من سنة لأخرى بالنسبة للمساحة الكلية المزروعة نجده لم يمثل سوى حوالي 0.3% منها خلال الفترة 2009/2014، هذا من جهة، من جهة ثانية نجد أن الانحراف عن الأهداف كان واضحا، فالإنجازات لم تتعدى في أحسن حالهما 50% -ماعدا في الموسم الفلاحي 2009/2010- ويرجع ذلك إلى:

\*إعراض الفلاحين على كراء عتاد الري المحشود للعملية والمتوفر على مستوى تعاونيات الحبوب والحضر الجافة، من جهة تحت ضغط تكلفته المرتفعة -مع العلم أن تكلفة الكراء هي في متناول الفلاحين وقدرت بالنسبة لمحور الرش الذي طوله 100 متر بحوالي 400 دج/اليوم، ولنظيره البالغ من الطول 300 متر

بحوالي 600 دج/اليوم- بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية اللازمة للعملية، من جهة ثانية بسبب التسهيلات الموسعة المسطرة سنة 2008 في إطار سياسة التجديد الريفي والحضري، بحيث شجعت صيغة الاعتماد التجاري الجديدة وما حملته من مزايا مالية على شراء العتاد بصيغة التملك الخاص.

والإحصائيات المتوفرة عن التطور الكمي لهذا النوع من العتاد تؤكد هذا الطرح، بحيث بلغ عدد المرشات المتوفرة على مستوى التعاونيات سنة 2010 حوالي 93 مرش، لم يدخل منها في الخدمة سوى 50 مرش، وهذا ما حرم تبعاً لذلك حوالي 860 هكتار من الري-على أساس أن كل مرش بإمكانه تقنيا ري 20 هكتار- لهذا فان المتوفر منها سنة 2012 على مستوى ذات المصالح بلغ فقط حوالي 314 مرش ، بالتوازي مع ذلك نجد أن أعدادها في أوساط المنتجين عرفت نمواً كبيراً من 2912 مرش سنة 2009 إلى حوالي 7182 مرش موسم 2010، ثم إلى 15117 و 35510 مرش سنتي 2012 و2014 على التوالي<sup>(41)</sup>.

\*نقص المياه بسبب استفحال ظاهرة الري بالغمر بدل الطرق المقتصدة للمياه، وهذا التوجه الجديد للفلاحين ناتج عن العطل الكبير الذي يصيب هذا النوع من العتاد، ففي الموسم الفلاحي 2010/2009 قدرت نسبة المساحات المسقية بطريقة الغمر بحوالي 48% من المساحات الكلية المروية في الجهات الشمالية، ليرتفع هذا التمثيل بالنسبة للولايات الجنوبية إلى 84% موسم 2014/2013 قبل أن كان لا يتعدى عتبة 45% موسم 2010/2009<sup>(42)</sup>.

\*ارتفاع معدل الأعطال الذي يصيب هذا النوع من العتاد، من جهة تحت تأثير طرق استخدامه التي طبعت بصفة عدم الرشادة والمخرفة بضعف المعرفة التقنية به خاصة في أوساط منتجي الحبوب، من جهة ثانية بسبب نوعيته الرديئة، مع العلم أن الخصائص المناخية للمناطق الجنوبية والمتمثلة في الحرارة الشديدة وملوحة المياه تضيف أسباب أخرى لهذه الظاهرة، فخلال سنة 2010 أحصت مصالح الديوان الجزائري المهني للحبوب حوالي 81 مرش صغير في حالة عطب تام من مجموع 256 المتوفرة على مستوى مصالحه، وهو ما حرم تبعاً لذلك ما مقداره 3162 هكتار من عملية السقي تفصيلها يظهر في الجدول الموالي.

الجدول (12): حالة محاور الرش في الولايات الجنوبية سنة 2010.

| الولاية | المتوفر |         | المستعمل |         | المعطل |         |
|---------|---------|---------|----------|---------|--------|---------|
|         | العدد   | المساحة | العدد    | المساحة | العدد  | المساحة |
| ادرار   | 122     | 4100    | 98       | 3030    | 18     | 801     |
| ورقلة   | 93      | 3163    | 22       | 690     | 60     | 2211    |
| غرداية  | 39      | 1257    | 36       | 1120    | 03     | 140     |
| تلمسان  | 02      | 60      | 02       | 60      | 0      | 0       |
| بسكرة   | -       | -       | -        | -       | -      | -       |
| بشار    | -       | -       | -        | -       | -      | -       |
| المجموع | 256     | 8580    | 158      | 4900    | 81     | 3162    |

Source : Bachir H, Evaluation du programme d'amélioration de la productivité des céréales par l'irrigation, Revue Céréaliculture N55, MADR, 2010, p56.

\*تحدد الكفاءة في استخدام عتاد الري بنقص المعرفة التقنية به من طرف الفلاحين ومحدودية المستوى التعليمي لهم، والإحصائيات الواردة في الجدول الموالي تؤكد هذا الحكم، ففي الوقت الذي نجد أن محور الرش الخاص قد سقى مساحة 8.51 هكتار، يرتفع هذا التمثيل بالنسبة لنظيره المملوك للمزارع النموذجية إلى 11.51 هكتار، و15.85 هكتار بالنسبة لمحور الرش الموضوع تحت تصرف تعاونيات الحبوب والحضر الجافة، والذي يستخدم تحت رقابة تقنيين متخصصين في الري المقتصد للمياه.

الجدول (13): عتاد الري المتاح ومساحة القمح المسقية سنة 2012.

| التعاونيات | المزارع النموذجية | خاص   | طبيعة الملكية  |           |
|------------|-------------------|-------|----------------|-----------|
|            |                   |       | العدد          | المساحة   |
| 1          | 213               | 15117 | العدد          | المرش     |
| 26         | 2774              | 64754 | المساحة        |           |
| 26         | 13                | 4.28  | معامل الفعالية |           |
| 104        | 70                | 314   | العدد          | محور الرش |
| 1649       | 806               | 2611  | المساحة        |           |
| 15.85      | 11.51             | 8.51  | معامل الفعالية |           |

Source: Kiou L, Sécurisation de la Production céréalière Par l'irrigation approches et plan opérationnel, Revue Céréaliculture N59, ITGC , 2012, P45.

خاتمة

أتاحت الإجراءات المسطرة لفائدة القطاع الفلاحي في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الفرصة لهذا الأخير للنمو والتطور، وهو ما كان واضحا من خلال النتائج المحققة في بعض الفروع كالتربية

الحيوانية والفروع النباتية المحمية، في حين استعراضنا لمختلف التطورات الحاصلة في أهم فروع سياسة إنتاج الحبوب في بلادنا بينت أن أثارها كانت جد محدودة و حتى سلبية في بعض الأحيان على منتجي القمح كالتالي:

-الأثر السلبي لسياسة التمويل التاجيري على عتاد الزراعات الواسعة (الجرارات والآلات الحاصدة) بسبب توجه الفلاحين نحو اعتماد هذه الصيغة لاقتناء عتاد الري.

-عدم تلائم مشروعية قرض رقيق مع وضعية الزراعات الواسعة وهو ما حدد بدوره حجم استفادة منتجي القمح منها لصالح الفروع الحيوانية، أي نقل شعبة القمح و الزراعة عامة من حالة المنافسة الكبيرة لقطاع الصناعة و الخدمات إلى منافسة أكبر داخل القطاع الزراعي نفسه و التي تبين أنها في غير صالح الشعب النباتية عامة و القمح خاصة.

-ال فشل الذريع الذي منيت به سياسة دعم المدخلات في مجال حث الفلاحين على التوسع في استخدام الأسمدة و مواد الصحة النباتية رغم تحسينها لهوامش الربح الخاصة بمنتجي القمح.

-الدعم الكبير لمنتجي الشعير داخل حلقة التعامل الرسمي وكذلك مربى الماشية دعم توجه الفلاحين نحو استخدام مساحات الحبوب لصالح الماشية-إنتاج الشعير على حساب القمح-.

-التطور الضعيف لبرنامج الري التكميلي للقمح تحت تأثير نقص العتاد،الأعطال المتكررة له وضعف الفعالية في استخدامه من جهة، وعدم كفاية المياه لتجسيده من جهة أخرى.

وبهذا نستنتج أن سياسة تجديد الاقتصاد الريفي والحضري قد حرضت بسبب عموميتها و بشكل كبير منافسة فروع الإنتاج الأخرى والتي تعتبر من وجهة نظر الفلاحين أكثر ربحية و اقل خطرا على حساب إنتاج القمح المصنف في ذيل القائمة بسبب تأثره الكبير بالظروف المناخية ومعدلات تساقط الأمطار، وهذا ما يبنى بأداء للشعبة لا يختلف عن مثيله السابق في حال استمرار هذه السياسة، وهذا ما يشير في النهاية لتحقق فرضية الدراسة.

الهوامش:

- 1- علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق في مصر وبعض المقصودات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 304-305.
- 2- منى رحمة، السياسة الزراعية في البلدان العربية،سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000،
- 3- احمد عزاوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص.32
- 4- احمد أبو زيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، ط1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص.44

- 5- عصام أبو الوفاء وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1975، ص. 351
- 6- مطانيوس حبيب، المسألة الزراعية السورية: واقعها وأفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سنة 14، عدد 2، 1998، ص 77-81
- 7- سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 90
- 8- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص. 111
- 9- ميروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 24-25.
- 10- سالم توفيق النجفي، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1985، ص ص 73-74.
- 11- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 113.
- 12- غربي فوزية، مرجع سابق، ص 119.
- 13- تم الاعتماد على المرجعين:  
\*محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص 9.  
\*غربي فوزية، مرجع سابق، ص 121.
- 14- الهباب محمد سمير، برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية-التجارية العربية والدروس المستفادة-، محاضرة مقدمة ضمن الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص. 101
- 15- عبيدات محمد، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 17.
- 16- سوزان وفيق العاني، مرجع سابق، ص ص 115-117.
- 17- أمير عزاوي، مرجع سابق، ص 37
- 18- إبراهيم إبراهيم ربحان وآخرون، تنمية ريفية، بدون دار نشر، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص 138.
- 19- منى رحمة، مرجع سابق، ص ص 179-183.
- 20- رابع زبيري، الإصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطوره، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1996، جامعة الجزائر، ص 86.
- 22-J.P Boutonnet, la spéculation Ovine en algerie Un produit clé de la céréaliculture, Note et documents, N 90, 1989, p17.
- 23- عيودي فاطمة الزهراء، إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص. 135
- 24-Aboelkader Djarmoun, la production céréale en algerie, Les Principales caractéristiques , Revue Nature et Technologie N01, 2009, University de Hassiba Benbouali de Chlef. P 51.
- 25- ITGC, Cultures et coûts de production des grandes cultures, Algérie, 2010, p42.
- 26- الإحصائيات ملخصة عن المرجع:  
Amrani N, Organisation de la récolte, la collecte, le stockage et la conservation de la qualité du grain, Revue Céréaliculture N59, 2 semestre 2012, ITGC, p 94-95.
- 27- الإحصائيات المتعلقة بعدد الأغنام والماعز ملخصة من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، رقم 32، الخرطوم 2013، ص ص 102-103.
- \* أوكلت لكل بنك من البنوك العمومية مهمة تمويل قطاع معين، مثلا البنك الخارجي اختص في تمويل التجارة الخارجية و قطاع المحروقات، و البنك الوطني الجزائري كان مكلفا بتمويل الفلاحة، في حين تولى القرض الشعبي الجزائر مهمة تمويل قطاع السياحة و الصيد و المهن الحرة و الصناعات التقليدية.
- 28- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دكتوراه علوم اقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 52-53.



- 29- بين سمينية دلال وبن سمينية عزيزة، سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي-سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات مع دراسة حالة الجزائر والدول النامية-يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، ص 5 و 6.
- 30- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 28 جويلية 2008، الوزارة، ص.2.
- 31- المرجع نفسه.
- 32- شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية، التعليم رقم 03-2012 لصالح الفروع المؤرخة في 19/05/2012.
- 33- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، مرجع سابق، ص.2.
- 34- لمزيد من التفصيل حول صيغ التمويل الإسلامي انظر: حسن محمد إسماعيل، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي في صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1995.
- 35- فوزية غربي، مرجع سابق، ص.300.
- 36-- الإحصائيات الواردة في هذا الجزء ملخصة عن المرجعين:
- MADR,DDZASA, Compte Rendu des trois regroupements régionaux sur le programme de développement de la productivité des céréales par l'irrigation, Mars 2015.
- Kious L, Sécurisation de la production céréalière par l irrigation approches et plan opérationnel, Revue céréaliculture N59, 2012, MADR, p45.
- 37- مليكة منصور، مكانة سياسة إنتاج الحبوب في التنمية الزراعية الجزائرية، ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2000/2001، ص.71.
- 38- المرجع نفسه، ص.72.
- 39- Kious L, Op-Cit, P44.
- 40--MADR)((DDZASA),Bilan de la campagne 2010/2011 du programme d amélioration de la productivité des céréales par l'irrigation, Decembre 2011, p2.
- 41- الإحصائيات ملخصة من المرجعين:
- 1- Bachir H, Evaluation du programme d'amélioration de la productivité des céréales par l'irrigation, Revue Céréaliculture N55, MADR, 2010, p p42-60.
- 2- MADR,DDZASA, Compte Rendu des trois regroupements régionaux sur le programme de développement de la productivité des céréales par l'irrigation, Mars 2015.
- 42- الإحصائيات ملخصة من:
- MADR,DDZASA, Compte Rendu des trois regroupements régionaux sur le programme de développement de la productivité des céréales par l'irrigation, Mars 2015.

قائمة الملاحق:

**الملحق (01): الهامش المتوسط لإنتاج القمح الصلب في ثلاث مناطق مختلفة**

| المناطق<br>الموسم | الهضاب التلية الداخلية |            |            |            | السهول الساحلية وشبه الساحلية |            |            |            | الهضاب العليا |            |            |            |
|-------------------|------------------------|------------|------------|------------|-------------------------------|------------|------------|------------|---------------|------------|------------|------------|
|                   | 87-86                  |            | 91-90      |            | 87-86                         |            | 91-90      |            | 87-86         |            | 91-90      |            |
|                   | التك<br>فة             | الكمي<br>ة | التك<br>فة | الكمي<br>ة | التك<br>فة                    | الكمي<br>ة | التك<br>فة | الكمي<br>ة | التك<br>فة    | الكمي<br>ة | التك<br>فة | الكمي<br>ة |
| جرارات            | 12                     | 780        | 12         | 1800       | 12                            | 780        | 12         | 1800       | 12            | 780        | 12         | 1200       |
| آلات حاصدة        | 1                      | 275        | 1          | 800        | 1                             | 275        | 1          | 800        | 1             | 275        | 1          | 800        |
| بذور              | 130                    | 299        | 130        | 678        | 130                           | 299        | 110        | 678        | 130           | 299        | 130        | 678        |
| امونترات          | 100                    | 84         | 100        | 270        | 100                           | 84         | 100        | 270        | 100           | 84         | 100        | 270        |
| 33.5              |                        |            |            |            |                               |            |            |            |               |            |            |            |
| سماد TSP          | 100                    | 112        | 100        | 390        | 100                           | 112        | 100        | 390        | 100           | 112        | 100        | 390        |
| إزالة الأعشاب     | 1                      | 13         | 1          | 40         | 1                             | 13         | 1          | 40         | 1             | 13         | 1          | 40         |

|      |   |      |   |      |   |      |   |      |   |      |   |             |
|------|---|------|---|------|---|------|---|------|---|------|---|-------------|
| 250  | - | 15   | - | 280  | - | 15   | - | 300  | - | 20   | - | أخرى        |
| 3998 | - | 1193 | - | 3958 | - | 1532 | - | 4278 | - | 1583 | - | سعر التكلفة |
| 5440 | - | 2180 | - | 4640 | - | 2400 | - | 7320 | - | 2940 | - | المقروضات   |
| 2242 | - | 987  | - | 702  | - | 868  | - | 3042 | - | 1357 | - | الهامش      |

Source: FAO, Programme De Développement du secteur céréalière, 1988 ,annexe2.

**الملحق (02): الهامش المتوسط لإنتاج القمح اللين في ثلاث مناطق مختلفة**

| المناطق<br>الموسم | الهضاب الداخلية |        |         |        | السهول الساحلية و شبه الساحلية |        |         |        | الهضاب العليا |        |         |        |
|-------------------|-----------------|--------|---------|--------|--------------------------------|--------|---------|--------|---------------|--------|---------|--------|
|                   | 91-90           |        | 87-86   |        | 91-90                          |        | 87-86   |        | 91-90         |        | 87-86   |        |
|                   | التكلفة         | الكمية | التكلفة | الكمية | التكلفة                        | الكمية | التكلفة | الكمية | التكلفة       | الكمية | التكلفة | الكمية |
| جرارات            | 1650            | 11     | 715     | 11     | 1800                           | 12     | 780     | 12     | 1500          | 10     | 650     | 10     |
| آلات حاصدة        | 800             | 1      | 275     | 1      | 800                            | 1      | 275     | 1      | 800           | 1      | 275     | 1      |
| يذور              | 158             | 130    | 299     | 130    | 158                            | 130    | 299     | 130    | 158           | 130    | 299     | 130    |
| امونترات          | 270             | 100    | 84      | 100    | 405                            | 150    | 126     | 150    | 270           | 100    | 84      | 100    |
| سماد TSP          | 390             | 100    | 112     | 100    | 390                            | 100    | 112     | 100    | 390           | 100    | 112     | 100    |
| إزالة الأعشاب     | 40              | 1      | 13      | 1      | 40                             | 1      | 13      | 1      | 40            | 1      | 13      | 1      |
| أخرى              | 300             | -      | 20      | -      | 450                            | -      | 20      | -      | 300           | -      | 20      | -      |
| سعر التكلفة       | 3908            | -      | 1518    | -      | 4343                           | -      | 1625    | -      | 3758          | -      | 1453    | -      |
| المقروضات         | 4470            | -      | 2510    | -      | 6150                           | -      | 3450    | -      | 3650          | -      | 2050    | -      |
| الهامش            | 562             | -      | 992     | -      | 1807                           | -      | 1825    | -      | 108-          | -      | 597     | -      |

Source: FAO, Programme De Développement du secteur céréalière, 1988 ,annexe2.

**الملحق (03): التطور النسبي لأسعار اللحم و الشعير و مشتقات القمح (1974-1994)**

| السنوات                         | 1994 | 1992 | 1987 | 1984  | 1980 | 1977  | 1974 |
|---------------------------------|------|------|------|-------|------|-------|------|
| خبز عادي (دج/للكغ)              | 2.5  | 1.5  | 1    | 0.78  | 0.55 | 0.35  | 0.35 |
| دقيق (دج/لكغ)                   | 7    | 4.5  | 2.89 | 1.66  | 1.75 | 1.1   | 1.1  |
| لحم الغنم (دج/لكغ)              | 251  | 195  | 112  | 68.1  | 53.5 | 33.9  | 18   |
| 3/1                             | 100  | 130  | 112  | 87    | 97   | 97    | 51   |
| 2/3                             | 36   | 43   | 39   | 41    | 30   | 31    | 16   |
| السعر الأعلى للشعير (دج/للقطار) | 2008 | 1560 | 896  | 544.8 | 428  | 271.2 | 144  |

المصدر: عيدودي فاطمة الزهراء، إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 135.

**الملحق (04): تطور إنتاج القمح الصلب واللين خلال الفترة 1987-2012.**

الوحدة: قنطار.

| العام              | 1993     | 1992     | 1991     | 1990     | 1989     | 1988     | 1987     |
|--------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| القمح الصلب        | 7960650  | 13455310 | 12917890 | 5549460  | 8133490  | 4153720  | 7765410  |
| القمح اللين        | 2204380  | 4912210  | 5775990  | 1951340  | 3388180  | 1990150  | 3982620  |
| القمح الصلب السنّة | 2000     | 1999     | 1998     | 1997     | 1996     | 1995     | 1994     |
| القمح الصلب        | 4863340  | 9000000  | 15000000 | 4554640  | 20345700 | 11886700 | 5624280  |
| القمح اللين        | 2740270  | 5700000  | 7800000  | 2060500  | 9480340  | 3112500  | 1515360  |
| القمح الصلب السنّة | 2007     | 2006     | 2005     | 2004     | 2003     | 2002     | 2001     |
| القمح الصلب        | 15289985 | 17728000 | 15687090 | 20017000 | 18023930 | 9509670  | 12388650 |
| القمح اللين        | 7899640  | 9151300  | 8460185  | 7290000  | 11625590 | 5508360  | 8003480  |
| القمح الصلب السنّة |          | 2012     | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     |          |
| القمح الصلب        |          | 24071179 | 19957900 | 20385000 | 20010378 | 8138115  |          |
| القمح              |          | 10251125 | 7151000  | 9142000  | 9520791  | 7972210  |          |

|       |  |  |  |  |  |
|-------|--|--|--|--|--|
| اللين |  |  |  |  |  |
|-------|--|--|--|--|--|

**:Source**

- 1-(1987-1988) MADR, Serie B.
- 2-(1989-2001) ONS, Les statistiques de l'agriculture et de la pêche- Rétrospective (1989-2001), Collection statistique N=119, Février 2005, p29.
- 3-(2002-2012) Zeghouane O, Condition de déroulement de la campagne céréalière 2011-2012 et impact Sur la production et la productivité, Revue Céréaliculture N=59, ITGC, 2012, p14.

**الملحق (05): المتوسط السداسي-جانفي حتى جوان- للتساقط المطري خلال الفترة 1987-2012.**  
الوحدة: ملم/6 أشهر.

| السنة   | 1987   | 1988   | 1989   | 1990   | 1991   | 1992   | 1993   |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المتوسط | 266.44 | 245.92 | 227.16 | 242.93 | 274.01 | 344.77 | 224.24 |
| السنة   | 1994   | 1995   | 1996   | 1997   | 1998   | 1999   | 2000   |
| المتوسط | 186.06 | 285.23 | 401.29 | 187.97 | 276.31 | 270.32 | 110.5  |
| السنة   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   | 2005   | 2006   | 2007   |
| المتوسط | 250.32 | 164.69 | 377.43 | 319.76 | 247.88 | 308.16 | 311.53 |
| السنة   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |        |        |
| المتوسط | 174.61 | 370.32 | 307.14 | 369.52 | 368.44 |        |        |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, N=1987-2007.